

# بيان الميزانية العامة للدولة

للعام المالي 1442-1443 هـ (2021م)



## فهرس المحتوى

---

مقدمة		03
الملخص التنفيذي		04
أولاً: التطورات والآفاق الاقتصادية لعام 2021م والمدى المتوسط		08
أ- تطورات الاقتصاد العالمي		09
ب- تطورات الاقتصاد المحلي في عام 2020م		16
ج- تقديرات المؤشرات الاقتصادية في عام 2021م والمدى المتوسط		24
ثانياً: التطورات والتقديرات المالية في المدى المتوسط		25
أ- تطورات المالية العامة في العام 2020م		26
ب- ميزانية عام 2021م وتقديرات المدى المتوسط		33
ج- النفقات في ميزانية 2021م على مستوى القطاعات		39
ثالثاً: أهم التحديات والمخاطر المالية والاقتصادية		53

## مقدمة

يسر وزارة المالية أن تصدر بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2021م والذي يعرض تفاصيل الميزانية المعتمدة، وأبرز التطورات المالية والاقتصادية لعام 2020م والإطار المالي والآفاق المستقبلية للاقتصاد وأهم التحديات على المدى المتوسط.

ويمثل البيان استمراراً لنهج الوزارة في الإفصاح المالي والشفافية في إطار العمل على تطوير إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة ورفع كفاءة إدارة المالية العامة. ويتبع تبويب البيانات المالية الواردة في هذه الوثيقة دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM 2014) الصادر من صندوق النقد الدولي وهو تصنيف عالمي موحد، ووفقاً للأساس النقدي.

## الملخص التنفيذي

في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية للعام الحالي 2020م وحالة عدم اليقين المصاحبة لأزمة «كوفيد-19» وتبعاتها، لازال الاقتصاد العالمي يعاني من آثارها مع احتمال تردي الأوضاع مع تفشي موجة ثانية للجائحة. وفي ظل صعوبة توقع المدة الزمنية اللازمة للتعافي من الأزمة، تأتي ميزانية عام 2021م للتأكيد على توفير كافة السبل للتعامل مع الأزمة واستعادة وتيرة النمو الاقتصادي، وتعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والخدمات الأساسية، وتبني سياسات أكثر ملائمة في الموازنة بين النمو والاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل، مع الاستمرار في جهود تنمية الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق، وزيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص. ويمكن توضيح أهم التطورات والتحديات وملامح الميزانية المعتمدة في النقاط التالية:

- تمثل رؤية المملكة 2030 مرحلة تحول رئيسة للاقتصاد السعودي وانطلاقة جديدة نحو المستقبل. حيث قامت الحكومة خلال السنوات الماضية في تنفيذ برامج تحقيق الرؤية والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية والمبادرات لتنويع القاعدة الاقتصادية، وقد ساهمت هذه المبادرات في خفض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وظهرت بشكل واضح على أداء القطاع الخاص والأنشطة الاقتصادية المستهدفة بنهاية العام 2019م، واستمرت وتيرة النشاط في الشهرين الأولين من العام 2020م. كما كان لهذا التحول دور كبير في تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود وقت الأزمة مع تفشي جائحة «كوفيد-19» التي أثرت سلباً على اقتصادات دول العالم ومنها المملكة، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار في البنى التحتية للتقنية التي مكنت الحكومة والقطاع الخاص من الاستجابة السريعة لتحويل نمط العمل الحضوري إلى نمط العمل عن بعد بشكل أكثر مرونة. كما كان لتداعيات الأزمة تأثير كبير على المالية العامة خاصة فيما يتعلق بانخفاض الإيرادات وتحديد النفقات منها التي من المتوقع أن تغطي خلال العام الحالي مانسبته %84 فقط من تعويضات العاملين، إلا أن مبادرات تنمية الإيرادات غير النفطية التي طبقت خلال الأعوام الماضية ساهمت في تعويض جزء كبير من ذلك الانخفاض، بالإضافة إلى تمكين الحكومة من تبني سياسات تحفيزية لمواجهة تداعيات الجائحة على اقتصاد المملكة.

• أظهرت بيانات النصف الأول من العام 2020م كما نُشر من قبل الهيئة العامة للإحصاء تراجعاً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.0%، حيث شهد الناتج النفطي الحقيقي تراجعاً بمعدل 4.9% نتيجةً لخفض إنتاج النفط بشكل كبير في الربع الثاني من العام 2020م التزاماً باتفاقية (أوبك+). كما شهد الناتج غير النفطي الحقيقي خلال النصف الأول من العام 2020م تراجعاً بمعدل 3.3%، وهو أقل انخفاضاً من التوقعات المحلية والدولية بالنسبة للاقتصاد المملكة كما يعتبر من الأقل تراجعاً مقارنة بالدول الأخرى وبالأخص دول مجموعة العشرين نتيجة للآثار الإيجابية لحزمة الإجراءات الفعالة التي اتخذتها الحكومة للتصدي للأزمة صحياً ومالياً واقتصادياً. وتشير التقديرات الأولية إلى توقع تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.7% في عام 2020م، مدفوعاً بانخفاض كل من القطاع النفطي وغير النفطي، في حين تشير توقعات معدل التضخم إلى ارتفاعه لكامل العام 2020م بمتوسط 3.7% كمحصلة لتأثيرات مختلفة على جانبي العرض والطلب مثل رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15%.

• تشير التقديرات الأولية لعام 2021م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 3.2% مدفوعاً بافتراض استمرار تعافي الأنشطة الاقتصادية خلال العام، حيث ستواصل الحكومة جهودها لتعزيز دور القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي ودعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالتزامن مع مواصلة الحكومة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد من خلال برامج رؤية المملكة 2030 وتحسين بيئة الأعمال وفتح آفاق جديدة أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، إضافةً إلى الدور الإيجابي المتوقع لإنفاق الصناديق التنموية وتنفيذ المشاريع الكبرى وبرامج التخصيص وبرامج تحقيق رؤية المملكة 2030 الأخرى.

• في ضوء ما شهده الاقتصاد العالمي من آثار سلبية أُلقت بكاهلها على النمو الاقتصادي والمالية العامة خلال العام الحالي في مختلف دول العالم ومن ضمنها المملكة نتيجة تبعات الجائحة وانخفاض أسعار النفط، فقد حرصت المملكة من خلال دورها القيادي في منظمة أوبك بالتنسيق مع دول (أوبك+) لإعادة الاستقرار لأسواق النفط، كما قامت من خلال رئاستها للدورة الحالية لمجموعة العشرين بالعمل على تعزيز التنسيق الدولي لتبني السياسات اللازمة لدعم النمو الاقتصادي العالمي والتخفيف عن الدول الأقل نمواً للتعامل مع الأزمة، وقد نجحت هذه الجهود بشكل كبير في تخفيف حدة الأزمة على الاقتصاد العالمي، وعلى الصعيد المحلي، إلى جانب نجاح القطاع الصحي في الحد من انتشار الوباء، قامت الحكومة بتدعيم نفقات الخدمات الصحية، واستحدثت مخصص مواجهة أزمات يُعنى بإعادة تخصيص النفقات وتوجيهها للقطاعات الأكثر تضرراً، بهدف تخفيف الآثار السلبية

للجائحة على منشآت القطاع الخاص والعاملين فيها من المواطنين، حيث نُفذ عدد من المبادرات والإجراءات للتخفيف من آثار هذه الأزمة، وشملت الحزم التحفيزية المقدمة على مبادرات دعم للأفراد والشركات والمستثمرين، وتتمثل هذه الحزم في مخصصات مالية، وتسهيلات تمويلية، وتأجيل سداد بعض الضرائب والرسوم.

- وتبعاً لهذه التطورات، يُتوقع أن يرتفع عجز الميزانية في نهاية عام 2020م إلى حوالي 298 مليار ريال، ويُستهدف خفضه في نهاية عام 2021م ليصل إلى 141 مليار ريال أي ما يعادل 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يستمر بالانخفاض التدريجي على المدى المتوسط ليصل إلى ما يقارب 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023م. ويأتي ذلك استكمالاً للجهود الحكومية لتعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق مستهدفات الاستدامة والاستقرار المالي.

- من المتوقع في عام 2021م أن تحقق جهود الإصلاح الاقتصادي والمبادرات التي بدأ تنفيذها خلال السنوات الماضية وفق ما سبق الإعلان عنه، إضافة إلى المبادرات التي تم الإعلان عنها خلال العام 2020م لمواجهة أزمة «كوفيد-19» زيادة في الإيرادات، حيث يقدر أن تبلغ في العام 2021م حوالي 849 مليار ريال بارتفاع نسبته 10.3% عن المُتوقع في عام 2020م. ومن المُقدر أن تصل الإيرادات إلى 928 مليار ريال في عام 2023م.

- من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2020م نحو 1,068 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 4.7% عن الميزانية المعتمدة؛ وذلك نتيجة زيادة الإنفاق لتلبية المتطلبات الاستثنائية لمواجهة الجائحة خلال العام الحالي. وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات الإضافية على الميزانية المعتمدة منذ بداية العام بلغت نحو 159 مليار ريال شملت على زيادة الاعتمادات لقطاع الصحة لدعم قدرات القطاع لمواجهة الجائحة، بالإضافة إلى تعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص. وقابل هذه الزيادة وفر في بعض بنود النفقات بنحو 111 مليار ريال جراء إلغاء أو تمديد أو تأجيل لبعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية.

- تستهدف المملكة خلال العام القادم وال المدى المتوسط استمرار الصرف على المشاريع الكبرى وبرامج تحقيق الرؤية. كما يتوقع استمرار الصرف على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، وحزم التحفيز لدورها الهام في إتاحة المزيد من الفرص أمام القطاع الخاص والصناديق التنموية للمشاركة في مشاريع البنية التحتية. ومن المتوقع أن يتم المحافظة على أسقف النفقات لعام 2021م والتي تم الإعلان عنها ضمن ميزانية العام 2020م ليبليغ إجمالي النفقات 990 مليار ريال (ما نسبته 34.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، وأن يبلغ نحو 941 مليار ريال في عام 2023م (ما نسبته 29.1% من الناتج المحلي الإجمالي).

- يُتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام نحو 854 مليار ريال أي حوالي 34.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام الحالي، ويتوقع أن يصل إلى نحو 937 مليار ريال أي حوالي 32.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2021م، وأن يبلغ نحو 1,026 مليار ريال في العام 2023م أي ما نسبته 31.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي مستويات تقل بشكل ملحوظ عن السقف المحدد للدين العام عند 50% من الناتج المحلي الإجمالي. وستواصل وزارة المالية من خلال المركز الوطني لإدارة الدين العمل على تدبير الاحتياجات التمويلية وفق مستهدفات السياسة المالية واستراتيجية الدين العام.
- يُتوقع أن يتم المحافظة على رصيد الاحتياطيات الحكومية حسب ما تم الإعلان عنه في ميزانية العام 2020م عند 346 مليار ريال مع الحفاظ عليه عند مستوى 280 مليار ريال في عام 2021م و 265 مليار ريال في 2023م.

## ملخص ميزانية عام 2021م وتقديرات المدى المتوسط

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

تقديرات		ميزانية 2021	توقعات 2020	ميزانية 2020	فعلي 2019	فعلي 2018	
2023	2022						
928	864	849	770	833	927	906	إجمالي الإيرادات
941	955	990	1,068	1,020	1,059	1,079	إجمالي النفقات
-13	-91	-141	-298	-187	-133	-174	عجز الميزانية
-0.4%	-3.0%	-4.9%	-12.0%	-6.4%	-4.5%	-5.9%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1,026	1,013	937	854	754	678	560	الدين العام
31.7%	33.3%	32.7%	34.3%	26.0%	22.8%	19.0%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
265	265	280	346	346	470	490	الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

# 01

## التطورات والآفاق الاقتصادية في العام 2021م والمدى المتوسط





## أولاً: التطورات والآفاق الاقتصادية في العام 2021م والمدى المتوسط

### أ- تطورات الاقتصاد العالمي

#### نمو الاقتصاد العالمي

يتوقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر من العام الحالي انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.4% لعام 2020م، وتعد التقديرات أكثر تفاؤلاً مما تم نشره مسبقاً في تقرير شهر يونيو الماضي حيث كان المتوقع أن يسجل فيها الاقتصاد العالمي انكماشاً بنحو 4.9%، ويرى التقرير أن هذه الأزمة الاقتصادية تعد الأسوأ منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. في حين توقع الصندوق أن يعود نمو الاقتصاد العالمي للمستويات الإيجابية خلال العام 2021م بتقديرات تبلغ 5.2% نتيجة تعافي اقتصادات الدول.

معدلات النمو	2018	2019	2020	2021
الاقتصاد العالمي	3.6%	2.9%	-4.4%	5.2%
اقتصادات الدول المتقدمة	2.2%	1.7%	-5.8%	3.9%
اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية	4.5%	3.7%	-3.3%	6.0%
الولايات المتحدة الأمريكية	3.0%	2.2%	-4.3%	3.1%
الصين	6.7%	6.1%	1.9%	8.2%
اليابان	0.3%	0.7%	-5.3%	2.3%
الهند	6.1%	4.2%	-10.3%	8.8%
منطقة اليورو	1.8%	1.3%	-8.3%	5.2%
<b>التضخم</b>				
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة	2.0%	1.4%	0.8%	1.6%
التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية	4.9%	5.1%	5.0%	4.7%

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي  
آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2020م

وأثرت أزمة «كوفيد-19» بشكل كبير على الإنتاج الصناعي عالمياً خلال النصف الأول من العام الحالي، مما يوضحه مؤشر مديري المشتريات الذي سجل انخفاضاً حاداً في كثير من دول العالم خلال الفترة من مارس إلى يونيو من عام 2020م إلى ما دون مستوى 50 نقطة، ولكن هناك بوادر تحسن خلال الفترة من أغسطس إلى نوفمبر.

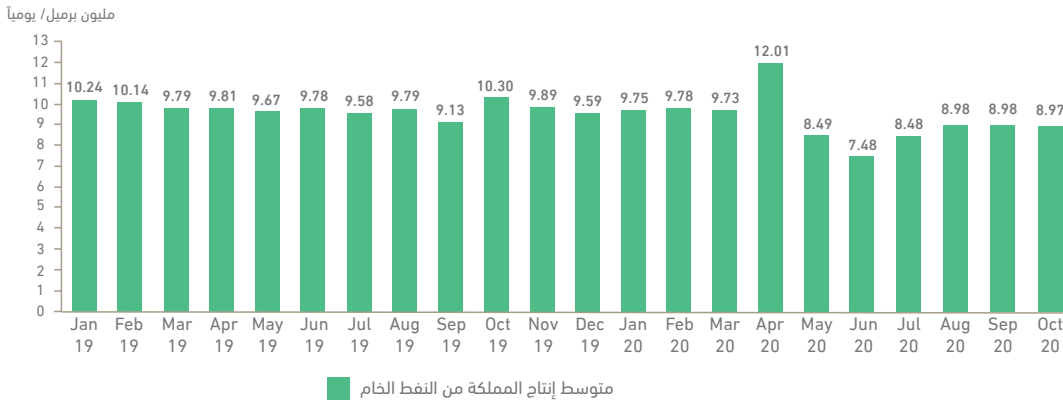


المصدر: IHS Markit

وفي زخم الاضطرابات التي شهدها الاقتصاد العالمي والتذبذبات غير المسبوقة في الأسواق المالية العالمية جراء تداعيات جائحة «كوفيد-19»، قامت دول مجموعة العشرين برئاسة المملكة بتبني عدد من السياسات والإجراءات لمواجهة التحديات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة للحد من آثارها السلبية على الاقتصاد. ومن أهمها مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الديون للدول الأكثر فقراً والتي من المتوقع أن توفر حوالي 14 مليار دولار أمريكي للدول المؤهلة في عام 2020م، كما اتفقت دول المجموعة على تمديدها لمدة ستة أشهر إضافية حتى منتصف عام 2021م، بالإضافة إلى حزم تحفيزية بأعلى من 11 تريليون دولار أمريكي للتخفيف من آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي.

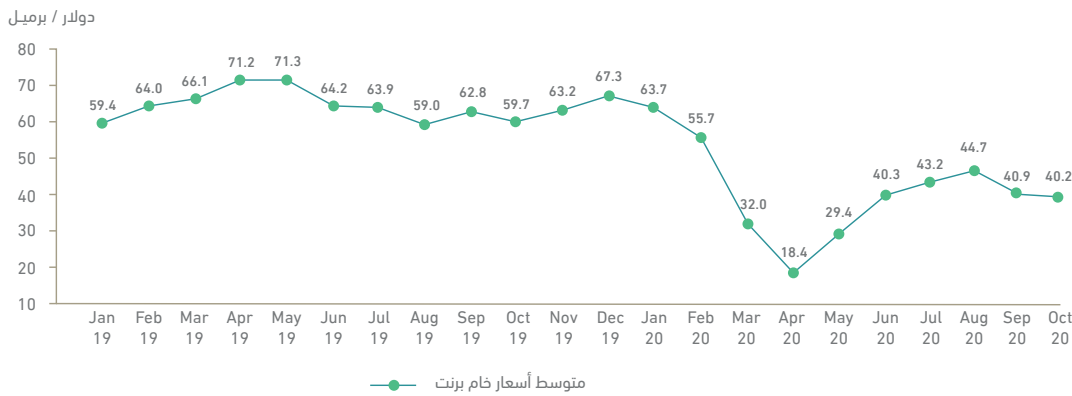
## أسواق النفط العالمية

تشير تقارير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى تراجع متوسط إنتاج المملكة من النفط للفترة من يناير حتى أكتوبر من العام 2020م إلى 9.3 مليون برميل يومياً، بتراجع مقداره 577 ألف برميل يومياً ونسبته 5.7% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. ويأتي ذلك التراجع نتيجةً للجهود المبذولة من دول الأوبك والمنتجين خارج أوبك (+ أوبك) لدعم استقرار أسعار النفط تزامناً مع تراخي الطلب العالمي من النفط بسبب الجائحة.



المصدر: تقرير الأوبك الصادر في 14 سبتمبر 2020م

كما بلغ متوسط أسعار النفط (برنت) منذ بداية العام 2020م حتى نهاية شهر أكتوبر حوالي 41.1 دولار للبرميل مقارنةً بـ 64.1 دولار للبرميل للفترة المماثلة من العام السابق، حيث شهدت أسعار النفط تقلبات كبيرة خلال العام 2020م، نظراً لحالة عدم اليقين وانكماش الاقتصاد العالمي بسبب جائحة «كوفيد-19».



المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية EIA



## رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين خلال العام 2020م

نبذة عن أبرز إنجازات المسار المالي لمجموعة العشرين

قامت المملكة العربية السعودية بالتحضير لبرنامج مجموعة العشرين لعام 2020م قبل توليها للرئاسة حيث اتخذ المسار المالي للمجموعة نهجاً شاملاً لتطوير برنامج العمل، وأجرى بحثاً شاملاً لأهم القضايا الاقتصادية والمالية العالمية، بالإضافة إلى إجراء عدة مباحثات ومناقشات مع الرئاسة السابقة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات العلاقة. وتضمنت كذلك مشاورات مع الدول العربية لرصد تطورات ومرثيات هذه الدول خلال فترة رئاسة المملكة، وذلك من منطلق الحرص على عكس الاهتمامات الإقليمية في برنامج المسار المالي.

ومع تفشي جائحة «كوفيد-19»، سعت الرئاسة السعودية للتنسيق مع دول المجموعة والمؤسسات المالية الدولية للتصدي للجائحة، حيث دعت المملكة لقمة استثنائية للمجموعة عقدت افتراضياً بتاريخ 26 مارس 2020م لمناقشة سبل التصدي للجائحة. وعلى ضوء ذلك، قام المسار المالي - والذي ترأس اجتماعاته كل من معالي وزير المالية ومعالي محافظ البنك المركزي السعودي - بإعادة ترتيب أولويات برنامج العمل بالتركيز على التصدي للجائحة والعمل على تخفيف آثارها الاقتصادية والصحية والاجتماعية، كما عقد وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية عدداً من الاجتماعات الاستثنائية بالإضافة إلى ما تم جدولته مسبقاً.



## أبرز إنجازات المسار المالي لمجموعة العشرين المتعلقة ببرنامج العمل الأساسي

تم إنجاز ما يزيد عن 20 أولوية أساسية لبرنامج عمل المسار المالي تحت الرئاسة السعودية والمتفق عليها من قادة المجموعة في قمة الرياض المنعقدة في نوفمبر 2020م ومن أبرزها الآتي:

1. المصادقة على قائمة خيارات السياسات لمجموعة العشرين لتعزيز إتاحة الفرص للجمع والتي تهدف إلى تعزيز التنمية والنمو المستدامين وإيجاد الظروف التي توفر لجميع الناس العيش والعمل والازدهار، بالإضافة إلى الاستفادة من أفضل الإمكانيات الاقتصادية غير المستغلة، والمساعدة في تمكين جميع شرائح المجتمع خاصة المرأة والشباب.
2. المصادقة على جدول أعمال الرياض لتقنية البنية التحتية لمجموعة العشرين، وهي الوثيقة الأولى من نوعها، حيث تضم المبادئ التوجيهية لرفع مستوى الاستفادة من التقنية في البنية التحتية.
3. المصادقة على خارطة طريق تهدف لتطوير وتعزيز أنظمة المدفوعات عبر الحدود بهدف تيسير إجراء تحويلات أسرع وأقل كلفة، وأكثر شفافية وشمولية.
4. تقييم مستوى الجاهزية للتحويل من مؤشر سعر الفائدة المعروض بين البنوك في لندن (ليبور) والخروج بتوصيات مقترحة لمعالجة التحويل العالمي عن مؤشر الليبور.
5. المصادقة على مبادئ للسياسات لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي للنساء والشباب والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
6. الاتفاق على خطة عمل الشمول المالي الخاصة بمجموعة العشرين، والتي سيتم العمل على تنفيذها خلال السنوات الثلاث القادمة.
7. العمل والموافقة على تقرير مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن التعاون مع المؤسسات الاستثمارية ومدراء الأصول فيما يتعلق بالاستثمار في البنية التحتية، والذي يعكس وجهات نظر المستثمرين حول المسائل والتحديات التي تواجه استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية.
8. اصرار تقدم كبير في تطوير حل لمعالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد وذلك بالمصادقة على المخططات التفصيلية لحل توافقي ونهائي بمنتصف 2021م.
9. الترحيب بإطار العمل المرجعي لمجموعة العشرين لمنصات الدول الفعالة والمنصات التجريبية المملوكة للدول التي تم توظيفها، والتطلع إلى تحديثات إضافية من بنوك التنمية متعددة الأطراف بشأن التقدم المحرز في هذا الشأن.



## أبرز إنجازات المسار المالي

### لمكافحة جائحة فيروس كورونا «كوفيد-19»

قام وزراء المالية وم محافظو البنوك المركزية برصد الأدوات الاقتصادية والتدابير الملائمة للأعضاء وتعزيز الشفافية وتوطيد التعاون، ورفع التوصيات لقادة دول مجموعة العشرين خلال القمة الاستثنائية التي عقدها رئاسة المملكة يوم الخميس بتاريخ 1441/8/2 هـ الموافق 2020/3/26 م. وعمل وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية على تنفيذ التزامات القادة ومناقشة المخرجات المتضمنة توحيد الجهود الدولية لمواجهة الجائحة والتي تم الاتفاق عليها في قمة الرياض المنعقدة في 21-22 نوفمبر 2020 م، ومن أبرز ما تم إنجازه الآتي:

1. المصادقة على خطة عمل مشتركة لدول مجموعة العشرين لمواجهة الجائحة. وتم تحديد الخط الزمني وتفصيل خطة العمل، حيث تتضمن الخطوط العريضة للتدابير الاقتصادية والمالية المتخذة أو -التي تعزم اتخاذها- دول مجموعة العشرين لمواجهة الجائحة.

2. المبادرة التاريخية لتعليق مدفوعات خدمة الديون للدول الأكثر فقراً، وتأتي هذه المبادرة لدعم الدول منخفضة الدخل في تلبية احتياجات السيولة الآنية حتى تتمكن من معالجة التحديات التي تفرضها عليها جائحة فيروس كورونا. ومن الممكن أن توفر هذه المبادرة حوالي 14 مليار دولار أمريكي للدول المؤهلة في عام 2020 م، وحسب ما أفاد صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، فإن المبادرة قد ساهمت في تسهيل وبشكل كبير زيادة الإنفاق المرتبط بالجائحة في البلدان المؤهلة للاستفادة منها. وعليه، اتفقت دول المجموعة على تمديدتها لمدة ستة أشهر إضافية حتى منتصف عام 2021 م، بالإضافة إلى حزم تحفيزية بأعلى من 11 تريليون دولار أمريكي للتخفيف من آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي. إضافةً إلى ذلك، أيد قادة مجموعة العشرين إطار العمل المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز نطاق مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين «مدفوعات خدمة الدين»، مع مشاركة الجهات المقرضة على نطاق واسع فيما في ذلك القطاع الخاص، والذي يعدّ الأول من نوعه في تاريخ المجموعة.

3. ضمان توفير التمويل الكافي لاحتواء الجائحة وحماية الأرواح، والعمل مع المنظمات الدولية المعنية بهدف تسريع تقديم الدعم المالي الملائم للأسواق الناشئة والدول النامية لمواجهة التحديات الناجمة عن هذه الجائحة. ويتضمن ذلك تبني استجابة مالية قوية وتنفيذها بشكل سريع لمساعدة الدول المحتاجة والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي، يأتي منها: (1) تقديم حزمة دعم شاملة من صندوق النقد الدولي؛ (2) التنفيذ العاجل للدعم المقترح من مجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف بما يصل إلى أكثر من 230 مليار دولار أمريكي؛ (3) تعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية لتعظيم أثر الدعم وتعزيز الاستفادة من الموارد.



4. سد الفجوة التمويلية في الصحة العالمية، حيث ساهمت دول المجموعة بمبلغ 21 مليار دولار لدعم إنتاج أدوات التشخيص والعلاج والأدوية واللقاحات وتوزيعها وإتاحتها للجميع.
5. العمل مع مجلس الاستقرار المالي لتنسيق التدابير التنظيمية والإشرافية التي اتخذتها الدول لمواجهة الجائحة، بما في ذلك الترحيب بالمراجعة الشاملة لمجلس الاستقرار المالي حول الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية في شهر مارس عام 2020م، وخطة عمله القادمة لزيادة متانة القطاع المالي غير المصرفي.
6. التعاون مع وزراء الصحة تنفيذًا لتوجيهات قادة مجموعة العشرين وذلك لمناقشة الأولويات المشتركة والملحة للتغلب على جائحة فيروس كورونا وتم الخروج بعدد من الالتزامات والأعمال المشتركة التي تهدف إلى تعزيز متانة الأنظمة الصحية والمالية وفي نفس الوقت التصدي للمخاطر. كما تم تطوير إجراءات مستهدفة تساعد على الاستجابة لأكثر التحديات إلحاحاً، بالإضافة إلى ضمان استعداد دول العالم بشكل أفضل للتصدي لتداعيات الازمات المستقبلية المرتبطة بالصحة بما يتماشى مع نهج «الصحة الواحدة». كما تم الاتفاق على دعم العمل المشترك لتسريع أبحاث، وتطوير، وتصنيع، وتوزيع الأدوات التشخيصية والعلاجات واللقاحات لجائحة «كوفيد-19»، بما في ذلك عبر مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة «كوفيد-19» (ACT-A) وكذلك مبادرة «مرفق كوفاكس» التابعة لها ومنح الترخيص الطوعي لحقوق الملكية الفكرية، وذلك بهدف دعم الوصول العادل وميسور التكلفة للجميع، وهو عامل جوهري في التغلب على الجائحة ودعم التعافي الاقتصادي العالمي، ومع الحاجة إلى مزيد من الإجراءات لتلبية الاحتياجات التمويلية.

## ب - تطورات الاقتصاد المحلي في عام 2020م

### تطورات الاقتصاد المحلي خلال النصف الأول من العام 2020م

شهد اقتصاد المملكة عام 2019م ومطلع العام 2020م تحسناً في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وخاصةً نمو الناتج المحلي غير النفطي، وذلك نتيجة الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد ورفع معدلات نموه من خلال تنفيذ العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية والهيكلية، إلا أن ما شهدته الاقتصاد المحلي منذ منتصف شهر مارس من العام 2020م جراء تطورات أزمة «كوفيد-19» والإجراءات والتدابير الاحترازية الضرورية للحد من انتشار فيروس كورونا ألقت بظلالها على أداء الاقتصاد المحلي.

في حين أن التدابير التي اتخذتها الحكومة لأجل السيطرة على أعداد الإصابات والصحة العامة للمواطنين واستمرار النظام الصحي في عمله بكفاءة والتحكم في انتشار الفيروس أتاحت للاقتصاد فرصة للعودة بشكل منتظم خلال الربع الثالث من العام 2020م، كما أدت هذه التدابير إلى تقليل مخاطر العودة للإغلاق مرة أخرى كما حدث في بعض الدول وهو ما قد يترتب عليه دعم حكومي إضافي وتكلفة مالية وآثار سلبية على الاقتصاد قد تماثل أو تفوق ما حدث خلال العام الحالي. وبناءً على ذلك، فمن المتوقع استمرار تعافي النشاط الاقتصادي تدريجياً خلال النصف الثاني من العام الحالي والعام 2021م.

كما ساهمت المبادرات والسياسات الحكومية في تخفيف آثار الجائحة والحد من الآثار المالية والاقتصادية، حيث شملت الإجراءات إعفاءات وتأجيل سداد الرسوم والضرائب، بالإضافة إلى مبادرات دعم القطاع المالي وضخ السيولة في الاقتصاد وذلك لتمكين القطاع الخاص من الاستمرار وتخطي الآثار السلبية والقدرة على إدارة أنشطته. وقد ظهرت نتائج المبادرات الحكومية على ترتيب المملكة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجموعة العشرين خلال الربع الثاني من العام 2020م بناءً على تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في شهر سبتمبر من العام 2020م، حيث جاء ترتيب المملكة الخامس من بين دول المجموعة وكان أعلى من متوسط نمو المجموعة كاملة، وعلى الرغم من التراجع في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة خلال النصف الأول من العام (وبالأخص خلال الربع الثاني) إلا أن هذا الأداء جاء أفضل من التوقعات السابقة خلال الأزمة، وكذلك أقل من تقديرات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي للمملكة.



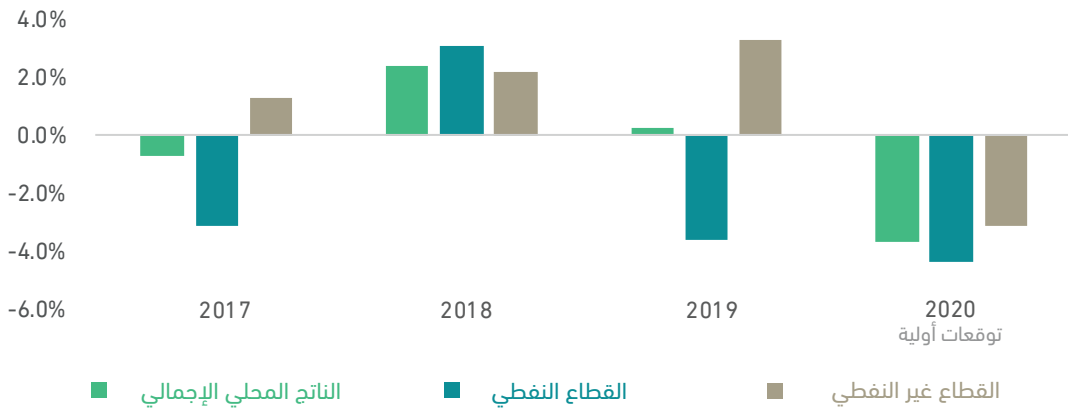
فقد أظهرت بيانات النصف الأول من العام 2020م بناءً على ما نشرته الهيئة العامة للإحصاء تراجعاً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.0%، نتيجةً للتراجع الذي شهده الناتج النفطي الحقيقي بمعدل 4.9% بسبب خفض إنتاج النفط بشكل كبير في الربع الثاني من العام 2020م التزاماً باتفاقية (أوبك+)، وكذلك تراجع الناتج غير النفطي الحقيقي خلال النصف الأول من العام 2020م بنسبة 3.3% جراء تطورات أزمة «كوفيد-19» محلياً وعالمياً والتي أثرت بشكل واضح على أداء الاقتصاد المحلي ولكن بحدّة أقل من المتوقع.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، أظهرت بيانات النصف الأول من العام الحالي 2020م انكماشاً في غالبية الأنشطة غير النفطية، مما أثر بشكل سلبي على نمو القطاع الخاص غير النفطي الذي تراجع بنسبة 4.3%، وهذا الانكماش كان متوقعاً نظراً لزامنه مع فترة إغلاق الأنشطة والذي قابله تحقيق مستهدفات صحية فعالة عملت عليها الدولة للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين. وتشير البيانات إلى أن التراجع الأكبر كان في نشاط الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 6.6% خلال النصف الأول من العام 2020م متأثراً بتراجع الطلب العالمي على البتروكيماويات وتراجع النشاط الصناعي حول العالم وهو ما تظهره بيانات مؤشر الإنتاج الصناعي في المملكة الذي سجل تراجعاً بمتوسط 8.5% منذ بداية العام حتى شهر يوليو على أساس سنوي نتيجة لتراجع الإنتاج المحلي. في حين تراجع كلاً من نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ونشاط التشييد والبناء بحوالي 6.7% و 1.3% على التوالي ونشاط النقل والتخزين والاتصالات وكذلك نشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بنسبة 6.1% و 4.5% على التوالي نتيجة الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها خلال الفترة للحد من انتشار الوباء (مثل فرض حظر التجول الجزئي والكلي وإغلاق الطيران المحلي والدولي وتعليق الدخول إلى المملكة لأغراض العمرة أو الزيارات للمسجد النبوي مؤقتاً). كما أثر ذلك على معدلات نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي خلال النصف الأول من العام 2020م ليسجل تراجعاً بلغ 8.0% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

ونتيجة لهذه الأوضاع الاستثنائية والمؤقتة للأداء الاقتصادي ارتفعت معدلات البطالة بين السعوديين خلال الربع الثاني من العام 2020م لتصل إلى 15.4%. إلا أن المبادرات والسياسات الحكومية لتخفيف آثار الجائحة المالية والاقتصادية على قطاع الأعمال وتحمل الحكومة من خلال نظام ساند نسبة 60% من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين ساهمت في تخفيف حدة هذا الارتفاع في معدلات البطالة، كما

يتوقع أن تعود معدلات التشغيل إلى مستوياتها السابقة وعودة تراجع معدلات البطالة بين السعوديين مع توقعات تعافي الاقتصاد تدريجياً خلال النصف الثاني من العام وبداية عام 2021م.

### تطورات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2017م - 2020م)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء وتوقعات وزارة المالية

في حين حقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات كما نشره البنك المركزي السعودي عجزاً يقدر بحوالي 59 مليار ريال بلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي 4.7% بنهاية النصف الأول من العام 2020م مقارنةً بفائض 92 مليار ريال ونسبة 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة لانخفاض صافي قيمة ميزان السلع والخدمات بنهاية النصف الأول من العام 2020م بنحو 92% على أساس سنوي.

حيث تراجع فائض ميزان السلع بمقدار 147 مليار ريال ونسبة 60.9% بنهاية النصف الأول من العام 2020م، ليسجل 94.6 مليار ريال مقارنة بحوالي 241.7 مليار ريال بنهاية النصف الأول من عام 2019م، ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات السلعية النفطية وغير النفطية بمعدلات 41.7% و 22.5% على التوالي وذلك بالتزامن مع تراجع الطلب العالمي على النفط نتيجة للإجراءات الاحترازية على المستوى الدولي والمحلي لمواجهة انتشار الفيروس. بينما انخفضت قيمة الواردات السلعية بمقدار 39.7 مليار ريال ونسبة 15.3% للفترة نفسها نتيجة لتراجع الطلب المحلي. في المقابل، تحسن عجز ميزان الخدمات ليسجل 83.4 مليار ريال بنهاية النصف الأول من العام

2020م مقارنة بحوالي 101.2 مليار ريال بنهاية الفترة المماثلة من العام السابق محققاً انخفاضاً نسبته %17.6، ويعود جزء كبير من هذا التحسن إلى انخفاض التدفقات الخارجة في حساب السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر بمقدار 18.9 مليار ريال ونسبة %38.8.

كما تراجع صافي **حساب الدخل الأولي** من فائض بلغ 21.3 مليار ريال بنهاية النصف الأول من العام 2019م إلى عجز بلغ 1.2 مليار ريال بنهاية النصف الأول من العام 2020م. بينما انخفض عجز **حساب الدخل الثانوي** بنحو %0.8 نتيجة لانخفاض تحويلات الحكومة العامة بنحو %28.0، بينما ارتفعت تحويلات العاملين للخارج بنحو %5.9 لتبلغ 58.8 مليار ريال بنهاية النصف الأول من العام 2020م.

تراجع إجمالي **الأصول الاحتياطية** بنهاية النصف الأول من العام 2020م بنحو 248.6 مليار ريال، ليصل إلى 1.68 تريليون ريال بانخفاض قدره %12.9 مقارنة بنفس فترة المماثلة من العام السابق. وكان الانخفاض نتيجة تحويل البنك المركزي السعودي مبلغ 150 مليار ريال من الأصول الاحتياطية لصندوق الاستثمارات العامة خلال الربع الثاني من العام 2020م، بالإضافة إلى تراجع التدفقات المالية للداخل بالتزامن مع تراجع أسعار النفط، مقابل ارتفاع التدفقات المالية للاستثمارات بالخارج. حيث سجل كلاً من بند استثمارات الحافظة وبند استثمارات أخرى في **الحساب المالي** صافي تدفقات للخارج بقيمة 40.3 مليار ريال و 94.9 مليار ريال على التوالي بنهاية النصف الأول من العام 2020م.

## تطورات الاقتصاد المحلي خلال الربع الثالث من العام 2020م

أظهرت مؤشرات الأداء خلال الربع الثالث من العام 2020م تعافياً ملحوظاً في النشاط الاقتصادي وبدء عودة الثقة لقطاع الأعمال والمستهلكين كنتيجة للإجراءات والسياسات التي اتخذتها الحكومة خلال فترة ذروة الأزمة، والتي استهدفت الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين بالمقام الأول من خلال استمرار عمل النظام الصحي الوطني بكفاءة عالية، إضافة إلى المبادرات الرامية لتخفيف حدة الأزمة على قطاع الأعمال.

حيث سجلت **مؤشرات الاستهلاك الرئيسية** معدلات تعافي للطلب الاستهلاكي، حيث ارتفعت **مبيعات نقاط البيع ومبالغ مدفوعات سداد** بنسبة 32.9% و 37.9% على التوالي في الربع الثالث من العام على أساس سنوي، كما تشير المؤشرات إلى التوجه للسياحة الداخلية وانتعاش الأنشطة في المدن السياحية في المملكة خلال نفس الفترة. ونظراً لانخفاض استخدام النقد المتداول خلال الأزمة سجلت **السحوبات النقدية** تراجعاً بلغ 12.8% لنفس الفترة، وقابل ذلك ارتفاع كبير في **مبيعات نقاط البيع باستخدام الدفع الإلكتروني** حيث نمت بمعدل 539.7% خلال الربع الثالث من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، مما يُشير إلى تزايد الإقبال على الشراء الإلكتروني من خلال اللجوء إلى وسائل الدفع الإلكتروني سواء عبر البطاقات أو الهاتف الجوال خلال الفترة.

كما أظهر أداء **مؤشرات الاستثمار الخاص** بدء عودة النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ في الربع الثالث من عام 2020م، حيث شهد **مؤشر مديري المشتريات (PMI)** تحسناً خلال الربع الثالث من العام 2020م بمعدل 6.6% مقارنة بالربع الثاني من العام الحالي، وارتفع المؤشر من 51.0 نقطة في شهر أكتوبر إلى 54.7 في شهر نوفمبر، مشيراً إلى أقوى تحسن في الأوضاع التجارية منذ شهر يناير 2020م. كما ارتفعت **مبيعات الأسمنت** بنسبة 28.5% خلال الربع الثالث من العام 2020م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق وبنسبة 38.3% مقارنة بالربع الثاني من العام الحالي وقد يعود ذلك إلى استمرار مشاركة شركات الأسمنت في المشاريع الحكومية الكبرى، بالإضافة إلى تنفيذ برامج ومبادرات وزارة الإسكان على الرغم من الانخفاض الكبير في مستويات الاستثمار الحكومي.

في حين سجل **عرض النقود** ارتفاعاً في الربع الثالث من العام 2020م بحوالي 10.6% مدفوعاً بنمو الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والادخارية بنسبة 12.1% و 4.8% على التوالي. وشهد **الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص نمواً** بمعدل 15.2% خلال الربع الثالث من العام 2020م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق بالمقابل حقق نمواً بمعدل 3.4% في الربع الثالث من العام 2020م مقارنة بالربع الثاني

من العام 2020م. ويعود ذلك إلى توفر المزيد من السيولة في النظام المصرفي نتيجة تخفيض معدلي **إعادة الشراء** (ريبو) و**إعادة الشراء المعاكس** (الريبو المعاكس) بمقدار 125 نقطة أساس في مارس 2020م، نظراً لتخفيض معدل الفائدة الفيدرالي الأمريكي وذلك لارتباط الريال بالدولار، فيما استمر المعدل ثابت خلال الربعين الثاني والثالث من نفس العام. بالإضافة لضخ البنك المركزي السعودي مبلغ 50 مليار ريال وذلك لتسهيل تعديل أو إعادة هيكلة تمويلات القطاع الخاص دون أي رسوم إضافية.

وبالنظر لمؤشرات الأسعار وبناءً على بيانات الهيئة العامة للإحصاء، سجل متوسط **الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم)**<sup>1</sup> نمواً خلال الربع الثالث من العام 2020م بحوالي 6.0% مقارنة بنفس الربع من العام الماضي، ومن الملاحظ أن معدلات التغيير السنوي للفترة شهدت ارتفاعاً استثنائياً نتيجة لتطبيق الزيادة في ضريبة القيمة المضافة بداية الربع، بالإضافة إلى زيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع في نفس الفترة. حيث شهدت معظم الأقسام نمواً في حين ظهرت هذه الزيادة بشكل واضح في قسم الأغذية والمشروبات والذي سجل نمواً بحوالي 13.5% مقارنة بنسبة 6.5% خلال الفترة المماثلة عام 2019م، في حين سجل قسم التعليم انخفاضاً في الربع الثالث 2020م بحوالي 2.0% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي مع استمرار التعليم عن بعد. وبالنظر لمتوسط النمو السنوي **للرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم)** منذ بداية العام الحالي حتى شهر أكتوبر نجد أنه سجل نمواً بنسبة 3.0% مقارنة بتراجع بنسبة 2.4% في المتوسط لنفس الفترة من العام الماضي. وتمثلت الزيادة بشكل كبير في قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 8.2% مقارنة بنسبة 2.0% خلال الفترة المماثلة من عام 2019م، في الوقت نفسه تباطأ معدل التراجع في قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى من 9.2% في عام 2019م إلى ما يقارب 0.5% في عام 2020م لنفس الفترة.

كما واصل متوسط **المؤشر العام لأسعار الجملة** مساره التصاعدي خلال الربع الثالث من عام 2020م مقارنة بنفس الربع من العام الماضي ليسجل نمواً بنسبة 5.5% وتمثلت هذه الزيادة لارتفاع قسم منتجات الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 16.0%، والمنتجات المعدنية والآلات بنسبة 13.3% خلال نفس الربع. كما وسجل **المؤشر العام لأسعار الجملة** منذ بداية العام الحالي حتى شهر أكتوبر نمواً بحوالي 3.1% في المتوسط تمثلت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع قسم منتجات الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 11.8%.

<sup>1</sup> تجدر الإشارة إلى قيام الهيئة العامة للإحصاء بتحديث سنة الأساس لمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لتصبح 2018م عوضاً عن 2013م، كما قامت بتحديث الأوزان النسبية لأقسام المؤشر بناءً على نتائج مسح دخل وإنفاق الأسر لعام 2018م.

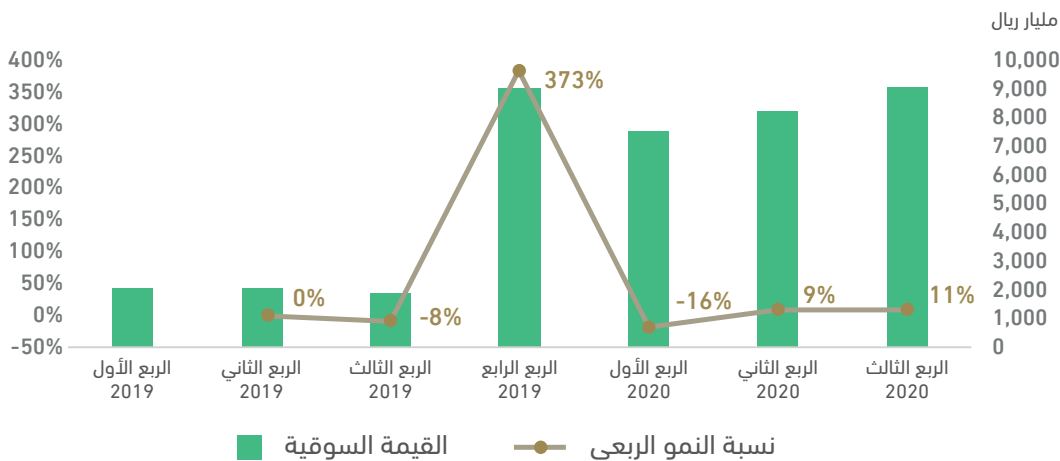
في حين نما **مؤشر أسعار العقارات** في الربع الثالث من العام 2020م بنسبة 0.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، نتيجة لارتفاع أسعار العقارات السكنية بنسبة 2.1% والتي يبلغ وزنها النسبي 65.4% من المؤشر.

وبالنظر لأداء **السوق المالية**، فعلى الرغم من تأثير الجائحة على الأسواق والاقتصادات العالمية، إلا أن السوق المالية السعودية ظل أداءه قوي ومتماسك، حيث ارتفع **مؤشر السوق السعودي الرئيسي (تاسي)** بنسبة 2.6% بنهاية الربع الثالث 2020م مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 8,299 نقطة مرتفعاً بـ 207 نقطة مقارنةً بالعام السابق. في حين سجل **عدد الأسهم المتداولة** ارتفاعاً بنسبة 111.1% حيث ارتفع من 24.8 مليار سهم بنهاية الربع الثالث من العام 2019م إلى 52.3 مليار سهم بنهاية الربع الثالث من العام 2020م. أما إجمالي **عدد الصفقات** فقد تضاعف بنسبة 136.3% ليصل إلى 47.1 مليون صفقة حتى الربع الثالث من العام 2020م، مقارنةً بـ 19.9 مليون صفقة لنفس الفترة من العام السابق، وذلك وفق أحدث البيانات الصادرة عن شركة السوق المالية السعودية (تداول).

وتشير تلك البيانات، إلى أن **القيمة السوقية للأسهم المصدرة** قد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى حوالي 9.13 تريليون ريال بنهاية الربع الثالث 2020م أي بنمو 378.4% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق متأثرةً بشكل كبير بإدراج أسهم شركة أرامكو السعودية في مؤشر السوق السعودي (تداول) في نهاية العام 2019م. في حين ارتفع إجمالي **القيمة للأسهم المتداولة** بنسبة 109.2% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق حيث بلغت حوالي 1.35 تريليون ريال.

ويوضح الرسم البياني أدناه تنامي القيمة السوقية للأسهم المصدرة بشكل ربعي منذ بداية العام 2019م مع نسب النمو، ويلاحظ الارتفاع الكبير في النمو خلال الربع الرابع من العام 2019م نتيجة لإدراج أسهم أرامكو:

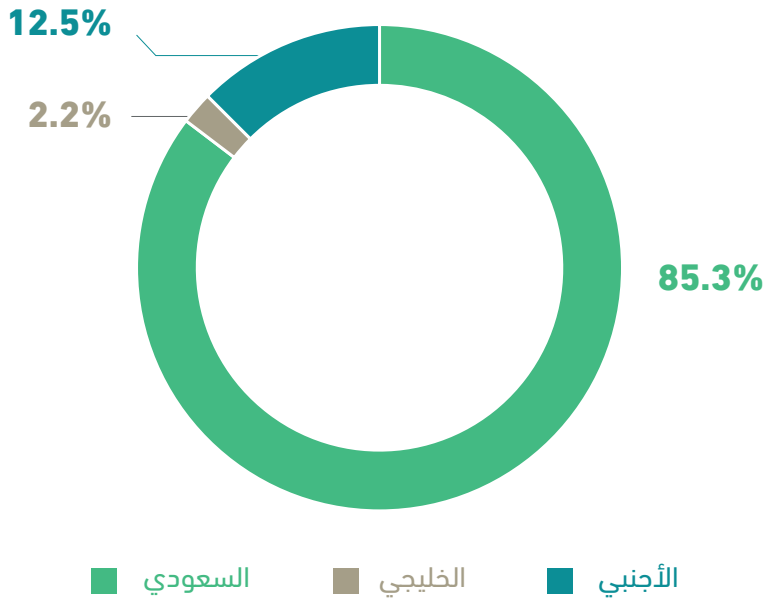
### القيمة السوقية



المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول)

ارتفع مجموع نسبة ملكية المستثمرين الأجانب والخليجيين بشكل كبير بنهاية الربع الثالث 2020م لتشكّل أكثر من 14.7% مقارنة بحوالي 10.4% لنفس الفترة من العام السابق. في حين انخفضت نسبة ملكية المستثمر السعودي من 89.6% بنهاية الربع الثالث 2019م لتصل إلى 85.3% بنهاية الربع الثالث 2020م.

### نسب الملكية حسب الجنسية



المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول)

وبناءً على تطور الأداء الفعلي للمؤشرات الاقتصادية خلال العام الحالي والتي تظهر تعافياً تدريجياً للاقتصاد المحلي وأخذاً بعين الاعتبار توقعات التحسن في أداء الاقتصاد العالمي فمن المتوقع أن تنخفض حدة تأثير أزمة «كوفيد-19» على أداء النشاط الاقتصادي ومع استمرار تعافي الاقتصاد إلى نهاية الربع الرابع من العام 2020م. وفي ضوء المعطيات السابقة يتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2020م بنسبة 3.7% مدفوعاً بتراجع كلاً من القطاعين النفطي وغير النفطي، في حين تشير توقعات معدل التضخم إلى ارتفاعه لكامل العام 2020م بحوالي 3.7% ارتباطاً بزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة في منتصف العام إلى 15% بالإضافة إلى زيادة الرسوم الجمركية على بعض المنتجات.

## ج- تقديرات المؤشرات الاقتصادية في عام 2021م والمدى المتوسط

وفي ضوء التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية والتحديات التي يواجهها الاقتصاد ورغم استمرار حالة عدم اليقين حول تداعيات أزمة «كوفيد-19» وتبعاتها المختلفة والمخاطر المرتبطة بها، تم مراجعة تقديرات معدلات النمو الاقتصادي للمملكة لعام 2021م والمدى المتوسط. وتشير التقديرات الأولية لعام 2021م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 3.2% مدفوعاً بافتراض استمرار تعافي الأنشطة الاقتصادية خلال العام 2021م.

بالإضافة إلى مواصلة الحكومة لتعزيز دور القطاع الخاص في المدى المتوسط ليكون المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي ودعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل برامج التمويل والضمانات الحكومية، بالتزامن مع مواصلة الحكومة لتنفيذ الإجراءات لتحسين كفاءة الإنفاق وتعظيم الأثر المتوقع منه إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد من خلال برامج رؤية المملكة 2030، وتحسين بيئة الأعمال وفتح آفاق جديدة أمام الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع الاتصالات والمعلومات والتحول الرقمي وقطاع السياحة والثقافة والترفيه وقطاع البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية. إضافة إلى الدور الإيجابي للصناديق التنموية والمشاريع الكبرى، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في العديد من المسارات تحت مظلة برامج رؤية المملكة 2030 الأخرى مثل استراتيجية الاستثمار وبرامج التخصيص من خلال دعم وتمكين القطاع الخاص لقيادة الفرص الاستثمارية وخصخصة بعض البرامج والخدمات الحكومية، والذي بدوره سيعزز من خفض تكاليف هذه الخدمات ويحسن من جودتها ويحقق عوائد متزايدة تدريجياً خلال الفترة القادمة. وذلك بالتزامن مع افتراض تعافي الاقتصاد العالمي والأسواق الناشئة بشكل خاص بوتيرة أسرع مما كان متوقع لها مع بداية الأزمة بما سيؤثر إيجابياً على أسواق النفط والطلب العالمي وعلى القطاع النفطي في المملكة، كما وتشير التقديرات الأولية إلى أن يسجل التضخم نمواً بنحو 2.9% خلال العام 2021م بافتراض تلاشي أثر بعض الإجراءات بنهاية النصف الأول من العام 2021م.

### تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

تقديرات**			توقعات**	فعلي*	
2023	2022	2021	2020	2019	
<b>المؤشرات الاقتصادية</b>					
3.5%	3.4%	3.2%	-3.7%	0.3%	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
3,232	3,042	2,866	2,486	2,974	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)
6.3%	6.1%	15.3%	-16.4%	0.8%	نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
2.0%	2.0%	2.9%	3.7%	-2.1%	التضخم

\* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء  
\*\* تقديرات أولية



# 02

## التطورات والتقديرات المالية في المدى المتوسط



## أ- تطورات أداء المالية العامة في العام 2020م

تتمتع المملكة بمركز مالي قوي، نظراً إلى حجم احتياطاتها الكبير مع ديون حكومية منخفضة نسبياً، وهو ما مكنها من مواجهة تداعيات الجائحة على الرغم من آثارها المالية والاقتصادية الكبيرة. وقد أكدت وكالات التصنيف الائتماني على قوة ومثانة الاقتصاد السعودي وقدرته على مواجهة الأزمات التي يشهدها العالم حالياً. ولمواجهة التحديات القائمة، فإن من أولويات حكومة المملكة الاستمرار في تنفيذ الإجراءات الاحترازية الكفيلة بحماية صحة المواطنين والمقيمين مع تقديم الدعم المالي والاقتصادي، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق وإتباع تدابير مالية ونقدية لاحتواء المخاطر المالية.

### تطورات أداء المالية العامة في العام 2020م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

التغير السنوي* (فعلي 2019 - توقعات 2020)	توقعات 2020	ميزانية 2020	فعلي 2019	
<b>الإيرادات</b>				
-16.9%	770	833	927	<b>إجمالي الإيرادات</b>
-10.7%	196	200	220	<b>الضرائب</b>
-5.9%	16	16	17	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
-9.2%	141	142	155	الضرائب على السلع والخدمات
-6.2%	16	16	17	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
-24.2%	23	26	30	ضرائب أخرى
-18.9%	574	633	707	<b>الإيرادات الأخرى</b>
<b>النفقات</b>				
0.8%	1,068	1,020	1,059	<b>إجمالي النفقات</b>
4.6%	931	847	890	<b>المصروفات (النفقات التشغيلية)</b>
-2.6%	492	504	505	تعويضات العاملين
16.6%	188	140	161	السلع والخدمات
46.7%	31	31	21	نفقات تمويل
20.7%	28	17	23	الإعانات
495.1%	6	1	1	المنح
-18.4%	67	69	82	المنافع الاجتماعية
23.3%	119	85	97	مصروفات أخرى
-19.1%	137	173	169	<b>الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)</b>
<b>عجز الميزانية</b>				
-	-298	-187	-133	<b>عجز الميزانية</b>
	-12.0%	-6.4%	-4.5%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
<b>الدين والأصول</b>				
-	854	754	678	<b>الدين العام</b>
	34.3%	26.0%	22.8%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
-	346	346	470	<b>الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي</b>

المصدر: وزارة المالية

\*نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم  
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

## الإيرادات

في ضوء تراجع الإيرادات الحكومية نتيجة تراجع الأنشطة الاقتصادية بسبب أزمة الجائحة، إضافة إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط، كان من الضروري الاستمرار في مسيرة تنويع وتنمية الإيرادات غير النفطية لضمان استدامة واستقرار الإيرادات كمصدر منتظم لموارد الدولة، وذلك من خلال مواصلة تطبيق المبادرات بما يسمح بتوفير موارد تساهم في تنفيذ خطط التحول الاقتصادي وتمويل النفقات ذات البعد الاجتماعي وتقليل حدة التأثير من التقلبات في أسواق النفط. وشملت هذه المبادرات رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% اعتباراً من شهر يوليو من العام 2020م وكذلك الزيادة في الرسوم الجمركية لعدد من السلع التي بدأ تطبيقها في يونيو من العام 2020م، ثم أعقب ذلك إعفاء التوريدات العقارية من ضريبة القيمة المضافة واستبدالها بضريبة التصرفات العقارية بنسبة 5% من قيمة العقار الذي يراد بيعه أو نقل حيازته بدءاً من شهر أكتوبر من العام 2020م. وكذلك استمرار تطبيق المقابل المالي على الوافدين وفق ما سبق الإعلان عنه.

وأخذاً في الاعتبار التطورات سابقة الذكر، من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2020م حوالي 770 مليار ريال وذلك بانخفاض نسبته 16.9% مقارنة بالعام 2019م؛ ويعزى ذلك إلى الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية بنسبة 30.7% نتيجة تراجع الطلب على النفط والهبوط الحاد في الأسعار الذي شهدته الأسواق العالمية منذ بداية الأزمة. كما تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة 7.8% مقارنة بالعام 2019م بالرغم من التراجع المتوقع في النشاط الاقتصادي وذلك يعود بشكل رئيس إلى تحصيل أرباح استثنائية من استثمارات الحكومة خلال العام الحالي 2020م.

## الضرائب

يُتوقع أن تبلغ إيرادات الضرائب لعام 2020م حوالي 196 مليار ريال وذلك بانخفاض نسبته 10.7% مقارنة بالعام 2019م، كما يُتوقع أن تنخفض بنسبة 1.8% مقارنة بالمقدر في الميزانية لعام 2020م.

ومن المُتوقع أن تسجل **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** نحو 16 مليار ريال وذلك بنسبة انخفاض 5.9% مقارنة بالعام السابق؛ وذلك ارتباطاً بأزمة الجائحة.

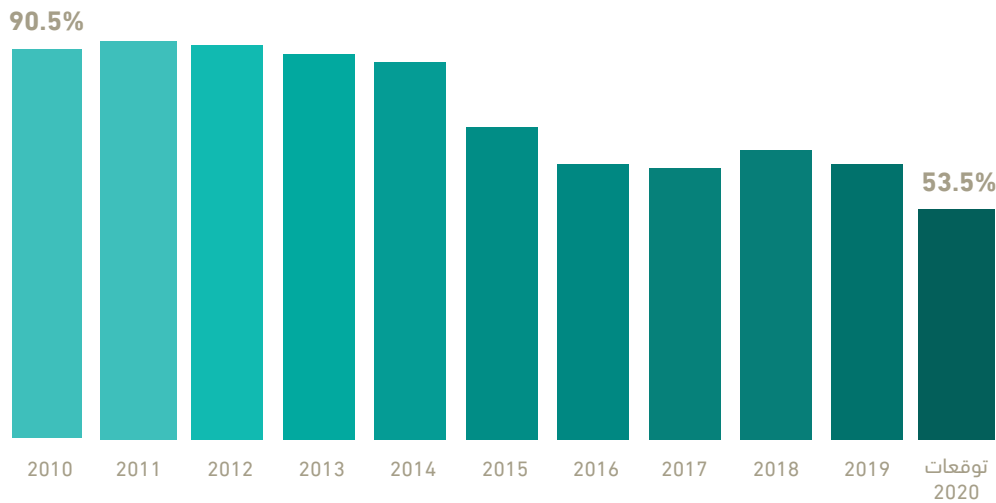
ويُتوقع أن تسجل **الضرائب على السلع والخدمات** نحو 141 مليار ريال لعام 2020م بانخفاض نسبته 9.2% مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتباط أغلب

هذا النوع من الإيرادات بالأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى تعليق الرحلات المحلية والدولية. كما تُجدر الإشارة إلى أنه تم تحصيل مبالغ في عام 2019م من تسويات قطاع الاتصالات والفاتورة المجمعة، وفي حالة استبعاد هذه المبالغ من إيرادات العام الماضي فإن إجمالي الضرائب على السلع والخدمات تكون قد ارتفعت بنسبة 0.1% خلال العام الحالي مقارنة بالعام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% بدءاً من شهر يوليو لعام 2020م يأتي كسياسة مالية تضمن استدامة الإيرادات غير النفطية وتساهم في تقليل مخاطر الاعتماد على الإيرادات النفطية.

كما يُتوقع أن تسجل **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية)** نحو 16 مليار ريال بنهاية عام 2020م وذلك بانخفاض نسبته 6.2% مقارنة بالعام السابق نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المنشورة من قبل الهيئة العامة للإحصاء تظهر تراجعاً في قيمة الواردات السلعية حتى شهر أغسطس من عام 2020م بنسبة 17.5% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019م.

ومن المتوقع أن تبلغ إيرادات **الضرائب الأخرى (منها: الزكاة)** حوالي 23 مليار ريال لعام 2020م مُسجلة انخفاض بنسبة 24.2% مقارنة بالعام السابق، ارتباطاً بأزمة الجائحة بالإضافة إلى تحصيل إيرادات من تسويات زكاة البنوك في عام 2019م أعلى من المتوقع تحصيله في عام 2020م.

### نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات



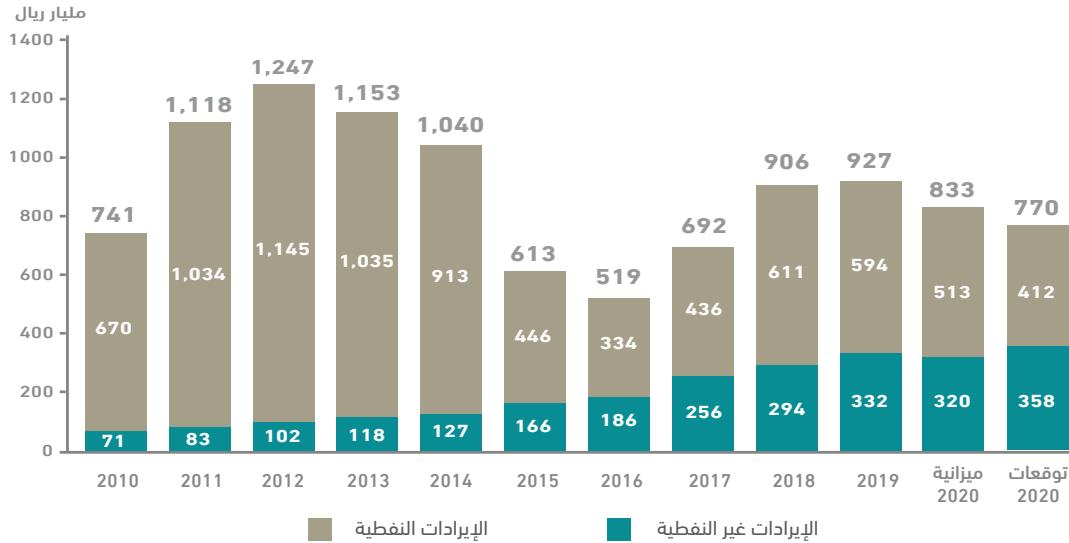
المصدر: وزارة المالية

## الإيرادات الأخرى

يُتوقع أن تسجل الإيرادات الأخرى لعام 2020م حوالي 574 مليار ريال بانخفاض نسبته 18.9% مقارنة بالعام السابق، وبنسبة انخفاض 9.4% مقارنة بالمقدر في الميزانية؛ ويعود السبب الرئيس إلى الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية بنسبة 30.7% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى حوالي 412 مليار ريال في عام 2020م. حيث بلغ متوسط أسعار نפט برنت حتى شهر أكتوبر من العام الحالي نحو 41.1 دولار للبرميل مقارنة بحوالي 64.1 دولار للبرميل خلال الفترة نفسها من العام السابق، كما بلغ متوسط إنتاج النفط 9.3 مليون برميل يومياً حتى شهر أكتوبر بتراجع نسبته 5.7% عن العام الماضي نتيجة اتفاقية (أوبك+) لخفض الإنتاج.

كما تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن تسجل الإيرادات الأخرى غير النفطية ارتفاعاً في عام 2020م مقارنة بالعام السابق وبالمقدر في الميزانية، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى تحصيل أرباح استثنائية من استثمارات الحكومة.

## الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية



المصدر: وزارة المالية

## النفقات

في ضوء ما شهده العام المالي 2020م من أوضاع اقتصادية استثنائية ناتجة عن جائحة «كوفيد-19»، أولت حكومة المملكة الأهمية الكبرى لتعزيز كفاءة الإنفاق وتوجيهه لدعم المجالات الأكثر تأثراً وإلحاحاً لمواجهة الأزمة، وبما يحقق الانضباط المالي آخذاً بعين الاعتبار عدم تفاقم النفقات خاصة في ظل ما شهدته المرحلة من تدني في الإيرادات النفطية.

وتبعاً لذلك يُتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات للعام 2020م نحو 1,068 مليار ريال بارتفاع نسبته 0.8% عن المنصرف الفعلي في عام 2019م و 4.7% عن المُقدر في الميزانية. وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات الإضافية على الميزانية المعتمدة منذ بداية العام بلغت نحو 159 مليار ريال شملت على زيادة الاعتمادات لقطاع الصحة لدعم القدرة الوقائية والعلاجية للخدمات الصحية بالإضافة إلى تعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص. وقابل هذه الزيادة وفر في بعض بنود النفقات بنحو 111 مليار ريال، مثل إلغاء أو تمديد أو تأجيل لبعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية لعدد من الجهات الحكومية إضافة إلى إيقاف بعض الإجراءات الاستثنائية التي تم إقرارها لخدمة ظروف اقتصادية سابقة مثل بدل غلاء المعيشة وذلك بدءاً من شهر يونيو لعام 2020م.

من المتوقع أن يرتفع الصرف على النفقات التشغيلية بنسبة 4.6% مقارنة بالمنصرف الفعلي لعام 2019م، ويأتي ذلك نتيجة لارتفاع الصرف على كُلي من بابي السلع والخدمات والمصروفات الأخرى بمعدلات تبلغ 16.6% و 23.3% على التوالي؛ متأثرة بشكل رئيسي بالسياسات والإجراءات المُتخذة على جانب النفقات في ظل الأزمة الحالية، وتشمل الإنفاق على توفير المتطلبات اللازمة لدعم جاهزية القطاع الصحي كالصرف على المستلزمات الطبية، بالإضافة إلى الصرف على نفقات عودة المواطنين والمواطنات من الخارج في ظل تفشي الفيروس عالمياً. كما تُشير التوقعات إلى ارتفاع الصرف على باب الإعانات بنسبة 20.7% ليصل إلى 28 مليار ريال. ويُتوقع أن يرتفع الصرف على نفقات التمويل بنسبة 46.7% كنتيجة لارتفاع رصيد الدين.

فيما يُتوقع انخفاض الصرف على باب تعويضات العاملين بمعدل 2.6% مقارنة بالمنصرف الفعلي لعام 2019م ليصل إلى 492 مليار ريال؛ ارتباطاً بإيقاف الإجراءات الاستثنائية السابق لبدل غلاء المعيشة ابتداءً من شهر يونيو لعام 2020م. كما تُشير التوقعات إلى تراجع الصرف على باب المنافع الاجتماعية بنحو 18.4% ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع التحصيل من إيرادات الزكاة خلال عام 2019م والتي كانت مدفوعة بتسويات زكاة البنوك.

وبناءً على هذه التطورات، فقد تم مراجعة بعض النفقات الرأسمالية في ظل ما شهدته المرحلة من أزمة عالمية غير مسبوقة ومن جهود لتعزيز كفاءة الإنفاق وتوجيهه لدعم القطاعات الأكثر تأثراً من تبعاتها المالية والاقتصادية، حيث تُشير التوقعات إلى تراجع الصرف على النفقات الرأسمالية بمعدل 19.1% مقارنة بعام 2019م، كنتيجة لخفض اعتمادات بعض مبادرات برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى، وإلغاء أو تأجيل أو تمديد المدة الزمنية لبعض المبادرات والمشاريع الرأسمالية.

## الأداء على مستوى القطاعات

وبالنظر إلى الأداء المُتوقع للنفقات على مستوى القطاعات، يتوقع أن يرتفع الإنفاق على قطاع الخدمات البلدية وقطاع التعليم بنهاية العام 2020م بنحو 4.6%، و 1.4% على التوالي مقارنةً بالعام السابق، فيما يُتوقع أن ينخفض الإنفاق على القطاع العسكري بنسبة 5.9% للفترة نفسها. وتجدر الإشارة أن الانخفاض في قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية للعام المالي 2020م مقارنةً بالعام السابق بنسبة 8.5% نتيجة للانخفاض في جانب التنمية الاجتماعية بسبب ارتفاع تحصيل إيرادات الزكاة ووجود مبادرة الفاتورة المجمعة خلال عام 2019م، وبالمقارنة بالمعتمد في ميزانية عام 2020م، ارتفعت النفقات على قطاع الصحة خلال العام بنسبة 13.5% نتيجة للاعتمادات الاستثنائية لمواجهة أزمة فيروس كورونا.

## الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

التغير السنوي* (فعلي 2019 - توقعات 2020)	توقعات 2020	ميزانية 2020	فعلي 2019	القطاع
30.3%	40	28	31	الإدارة العامة
-5.9%	195	182	208	العسكري
-2.6%	111	102	114	الأمن والمناطق الإدارية
4.6%	52	54	50	الخدمات البلدية
1.4%	205	193	202	التعليم
-8.5%	174	167	190	الصحة والتنمية الاجتماعية
-10.0%	84	98	94	الموارد الاقتصادية
0.9%	59	56	59	التجهيزات الأساسية والنقل
30.1%	147	141	113	البنود العامة
0.8%	1,068	1,020	1,059	المجموع

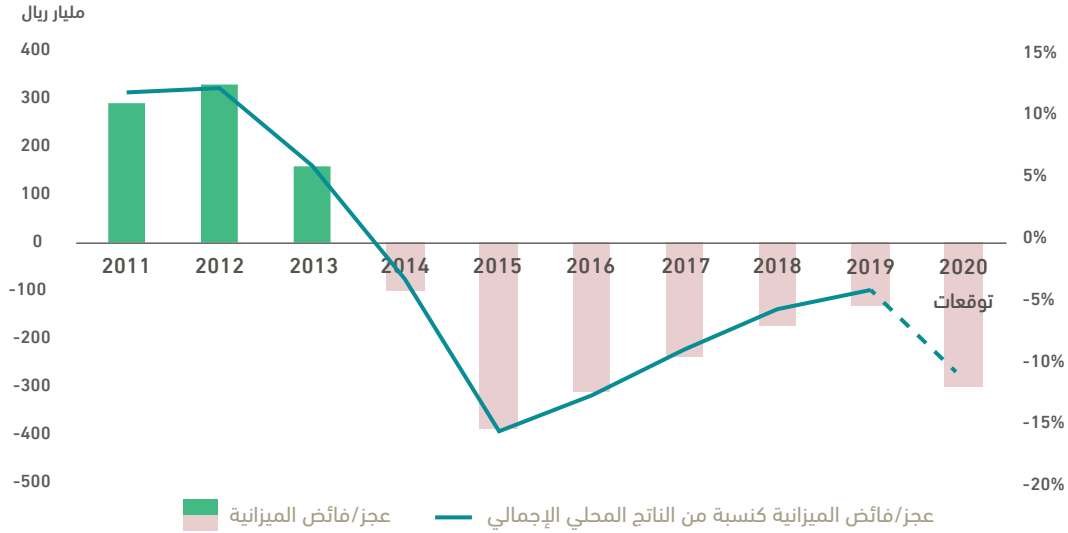
المصدر: وزارة المالية

\* نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم  
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

## العجز والدين

في ضوء التطورات السابق عرضها، فمن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية في عام 2020م نحو 298 مليار ريال أي ما يعادل 12% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019م والذي بلغ 133 مليار ريال.

### عجز/فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: وزارة المالية

تقوم سياسة التمويل التي تتبعها وزارة المالية على تنويع مصادر التمويل ما بين خيارات إصدارات الدين والسحب من الاحتياطات الحكومية وذلك لتمويل عجز الميزانية والاحتياجات التمويلية الأخرى خلال العام. حيث من المتوقع أن يتم إصدار دين في عام 2020م بحوالي 220 مليار ريال وذلك بإجمالي إصدارات إضافية عن الخطة المعتمدة بمقدار 100 مليار ريال (تشمل سداد مدفوعات أصل الدين بحوالي 44 مليار ريال). كما تجدر الإشارة إلى أن الإصدارات حتى شهر سبتمبر من العام 2020م بلغت حوالي 207 مليار ريال، شكلت الإصدارات المحلية منها نسبة 78.3% بينما بلغت الإصدارات الدولية نسبة 21.7% من إجمالي إصدارات الدين. وبذلك تُشكل الديون المحلية نسبة 58.7% من إجمالي محفظة الدين العام بينما تبلغ الديون الخارجية نسبة 41.3% حتى شهر سبتمبر من العام 2020م.

حيث يُتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام 854 مليار ريال أي نحو 34.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2020م مقارنة مع 678 مليار ريال أي ما يعادل نحو 22.8% من الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق.

ومن المقدر أن يبلغ إجمالي السحب من الاحتياطات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي حتى نهاية العام 2020م حوالي 123 مليار ريال وذلك لتغطية ما تبقى من الاحتياجات التمويلية لتمويل عجز الميزانية وبعض القروض التابعة لخطة تحفيز القطاع الخاص، وبذلك يتوقع أن يبلغ رصيد الاحتياطات الحكومية نحو 346 مليار ريال بنهاية عام 2020م.



## ب- ميزانية عام 2021م وتقديرات المدى المتوسط

وفي ظل الظروف الاستثنائية وحالة عدم اليقين المصاحبة للجائحة والمخاطر المحتملة التي يواجهها الاقتصاد العالمي والمحلي، كان من الضروري الاستمرار في مراجعة أولويات الإنفاق على المدى المتوسط. وتواصل السياسة المالية من خلال ميزانية العام القادم 2021م وعلى المدى المتوسط العمل على تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية وتنمية الإيرادات غير النفطية والاستمرار في العمل على رفع كفاءة الإنفاق، وزيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد.

### الإيرادات

سيتم التركيز في عام 2021م على استمرار تطبيق المبادرات التي بدأ تنفيذها خلال السنوات الماضية مثل المقابل المالي على الوافدين وفق الزيادة الأخيرة التي تمت في عام 2020م بحسب البرنامج المعلن، ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15%، بالإضافة إلى مواصلة تطبيق التصحيح التدريجي لأسعار الطاقة حتى الوصول إلى الأسعار المرجعية.

وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات في العام 2021م سيبلغ حوالي 849 مليار ريال بارتفاع نسبته 10.3% عن المُتوقع تحقيقه في عام 2020م، ومن المُتوقع أن يستمر نمو إجمالي الإيرادات حتى يصل إلى 928 مليار ريال في العام 2023م.

### الضرائب

يُقدر أن تصل الإيرادات من الضرائب في عام 2021م إلى حوالي 257 مليار ريال بارتفاع نسبته 30.8% مقارنة بالمُتوقع تحصيله عام 2020م، وذلك نتيجة الأثر المالي لكامل العام من رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15% والزيادة في الرسوم الجمركية لعدد من السلع، بالإضافة إلى التعافي الاقتصادي المُتوقع في عام 2021م مما سينعكس إيجابياً على الإيرادات الضريبية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي.

ومن المُقدر أن تبلغ إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية حوالي 13 مليار ريال في عام 2021م بتراجع نسبته 17.0% مقارنة بالمُتوقع في العام 2020م، كما أنه من المُتوقع أن تسجل **الضرائب الأخرى (منها: الزكاة)** حوالي 18 مليار ريال في العام 2021م بانخفاض نسبته 21.3% مقارنة بالمُتوقع لعام 2020م، ويرجع السبب الرئيس للتراجع في هذين البندين من الضرائب إلى ارتباط إيراداتهما المتحصلة في عام 2021م بالأداء الاقتصادي للعام 2020م والمتأثر بظروف الجائحة.

وبالنسبة للضرائب على السلع والخدمات، من المُقدر أن تحقق نحو 209 مليار ريال في عام 2021م، بارتفاع نسبته %47.7 عن المتوقع في عام 2020م، ويرجع ذلك إلى التعافي المتوقع للنشاط الاقتصادي بعد الأزمة إضافةً إلى الأثر السنوي الكامل للإجراءات المنفذة خلال عام 2020م. كما تجدر الإشارة إلى أن التقديرات لعام 2021م لا تتضمن استمرار الاعفاءات والتأجيلات التي تم تطبيقها في العام 2020م.

ومن المُقدر أن تحقق **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** حوالي 17 مليار ريال لعام 2021م بارتفاع نسبته %4.3 عن المتوقع تحصيله نهاية العام 2020م أخذاً بالاعتبار الإجراءات التي تم تنفيذها خلال عام 2020م واستمرار تطبيقها في العام القادم 2021م بالإضافة إلى تحسن النشاط الاقتصادي.

### الإيرادات الأخرى

وفيما يتعلق بالإيرادات الأخرى والتي تشمل على أرباح الحكومة من الاستثمارات، والإيرادات النفطية، ومبيعات السلع والخدمات، والجزاءات والغرامات، يُقدّر أن تبلغ نحو 592 مليار ريال في العام 2021م بارتفاع طفيف نسبته %3.2 مقارنةً بالمتوقع تحقيقه في عام 2020م.

### النفقات

تم إعداد الميزانية للعام المالي 2021م وكذلك التقديرات على المدى المتوسط في ضوء سياسات المالية العامة التي تنتهجها المملكة في الاستمرار في الإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والمشاريع التنموية تحت مظلة رؤية المملكة 2030 ومع المحافظة على أسقف النفقات المعلنة سابقاً في ميزانية العام 2020م، في إطار الحرص على الاستقرار المالي والاقتصادي. وسيتم التركيز على أولويات الإنفاق مع ضمان مرونة كافية في التعامل مع التغيرات المالية الطارئة خلال العام 2021م في حال حدوثها استمراراً للجهود المبذولة في مواجهة الأزمة لعام 2020م، كما سيتم إتاحة مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية مع مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتسهيل ممارسة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص. وستستمر الجهود خلال العام القادم وعلى المدى المتوسط لرفع كفاءة الإنفاق، وتطوير فاعلية الإنفاق الاجتماعي، ورفع درجة الانضباط والتخطيط المالي، لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستدام ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وفي ضوء ذلك، يقدر إجمالي الإنفاق في ميزانية العام القادم 2021م بنحو 990 مليار ريال منخفضاً عن المتوقع للعام 2020م بنسبة 7.3% وهو ما يشكل نسبة 34.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مع استمرار جهود الحكومة في رفع كفاءة الإنفاق. وتشمل تقديرات الإنفاق الحكومي لعام 2021م والمدى المتوسط مواصلة الصرف على برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى وعلى برامج منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية.

### النفقات التشغيلية

من المقدر أن تبلغ **النفقات التشغيلية** لعام 2021م نحو 889 مليار ريال منخفضة بنحو 4.4% مقارنة بالمتوقع لعام 2020م نتيجة التقدم في تنفيذ برامج التخصيص وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتقدر نفقات تعويضات العاملين بحوالي 491 مليار ريال. وستواصل الحكومة تنفيذ سياسة أكثر اعتماداً على القطاع الخاص في توظيف الشباب السعودي من الجنسين بما في ذلك في المشاريع الكبرى الجاري تنفيذها.

فيما يقدر أن يبلغ الإنفاق على **باب السلع والخدمات** حوالي 192 مليار ريال بارتفاع نسبته 2.5% عن المتوقع لعام 2020م، والذي يشمل النفقات التشغيلية والاستهلاكية والنفقات الطبية ونفقات الصيانة والنظافة والتشغيل وغيرها من النفقات التي تلبي متطلبات الجهات الحكومية، آخذاً بعين الاعتبار رفع كفاءة الإنفاق مع فاعلية تطبيق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

وتقدر **نفقات التمويل** في عام 2021م بحوالي 37 مليار ريال مرتفعة بنسبة 20.6% مقارنة بالمتوقع في عام 2020م نتيجة زيادة رصيد الدين. كما يقدر أن تبلغ نفقات **باب المنافع الاجتماعية** حوالي 63 مليار ريال للعام 2021م، وتجدر الإشارة إلى استمرار الإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية التي تستهدف الأسر والأفراد المستحقين.

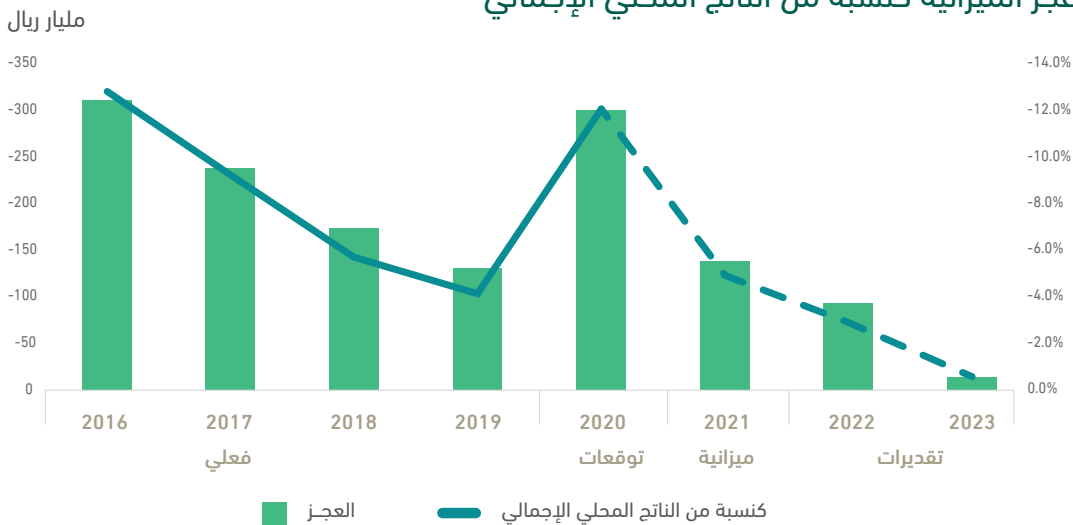
## النفقات الرأسمالية

يقدر أن تبلغ نفقات باب الأصول غير المالية في عام 2021م حوالي 101 مليار ريال، منخفضة بحوالي 26.6% مقارنة بالمتوقع لعام 2020م. ويشمل الإنفاق الرأسمالي على برامج تحقيق الرؤية، ومخصصات تنفيذ المشاريع الكبرى، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية في قطاعات الخدمات البلدية وقطاعات الصحة والتعليم والتجهيزات الأساسية والنقل بالإضافة إلى القطاعات الأخرى. والجدير بالذكر أن انخفاض مخصصات الإنفاق الاستثماري مقارنة بالمتوقع في عام 2020م يأتي نتيجة تطور البنى التحتية من خلال الاستثمار بمعدلات مرتفعة خلال الفترات الماضية، بالإضافة إلى إتاحة المزيد من الفرص أمام القطاع الخاص للمشاركة في المشاريع الاستثمارية كونه عنصر أساسي في الإصلاحات الاقتصادية.

## العجز والدين

استكمالاً لجهود الحكومة في تعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق مستهدفات الانضباط المالي، من المقدر أن ينخفض عجز الميزانية في العام 2021م ليصل إلى نحو 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يستمر بالانخفاض التدريجي على المدى المتوسط ليصل إلى ما يقارب 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023م بما يعزز القدرة على التعامل مع الأزمات من خلال المحافظة على استقرار المالية العامة والاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل.

### عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: وزارة المالية

وتعمل السياسة المالية المتبعة من قبل وزارة المالية على تلبية الاحتياجات التمويلية عن طريق سياسة تمويل متنوعة ما بين خيارات إصدارات الدين والسحب من الاحتياطات الحكومية مع الأخذ في عين الاعتبار الحفاظ على معدلات مستهدفة من الاحتياطات الحكومية بهدف تمكين المملكة من إدارة المخاطر المستقبلية. كما تجدر الإشارة إلى أن عملية الاقتراض تتم وفقاً للحاجة ضمن نطاق استراتيجية الدين العام والتي تضمن بقاء مستويات الدين عند المعدلات الآمنة التي تحافظ على الاستدامة المالية.

ويسعى المركز الوطني لإدارة الدين في ضوء استراتيجيته للاقتراض إلى تنويع أدوات التمويل ما بين السوقين المحلي والخارجي مع التركيز على تطوير وتعميق أسواق الدين المحلية. هذا بالإضافة إلى سعيه للوصول إلى أسواق الدين العالمية ضمن استراتيجيته لإدارة المخاطر والحصول على تسعيرات عادلة. كما تم مؤخراً الاستفادة من منهجيات التمويل الحكومي البديل ضمن خطة الوزارة لدعم استمرارية واستكمال المشاريع التنموية الكبرى في المملكة بما يخدم رؤية المملكة 2030.

ووفقاً لذلك، من المتوقع أن يصل إجمالي الدين العام إلى 937 مليار ريال في العام 2021م أي ما نسبته %32.7 من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يبلغ نحو 1,026 مليار ريال في العام 2023م أي ما نسبته %31.7 من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من تعديل سقف الدين العام من %30 كنسبة من الناتج المحلي إلى %50 لعام 2020م وعلى المدى المتوسط إلا أنه لا يُستهدف الاقتراب من هذا السقف وليس فقط عدم تجاوزه. وكذلك من المقدر أن تبلغ الاحتياطات الحكومية نحو 280 مليار ريال في العام 2021م لتصل إلى 265 مليار ريال في العام 2023م.

## تقديرات ميزانية 2021م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

ميزانية 2021	توقعات 2020	ميزانية 2020	
<b>الإيرادات</b>			
849	770	833	<b>إجمالي الإيرادات</b>
257	196	200	<b>الضرائب</b>
13	16	16	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
209	141	142	الضرائب على السلع والخدمات
17	16	16	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
18	23	26	ضرائب أخرى
592	574	633	<b>الإيرادات الأخرى</b>
<b>النفقات</b>			
990	1,068	1,020	<b>إجمالي النفقات</b>
889	931	847	<b>المصروفات (النفقات التشغيلية)</b>
491	492	504	تعويضات العاملين
192	188	140	السلع والخدمات
37	31	31	نفقات تمويل
22	28	17	الإعانات
0.4	6	1	المنح
63	67	69	المنافع الاجتماعية
83	119	85	مصروفات أخرى
101	137	173	<b>الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)</b>
<b>عجز الميزانية</b>			
-141	-298	-187	<b>عجز الميزانية</b>
-4.9%	-12.0%	-6.4%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
<b>الدين والأصول</b>			
937	854	754	<b>الدين</b>
32.7%	34.3%	26.0%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
280	346	346	<b>الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي</b>

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

## المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

تقديرات		ميزانية	توقعات	ميزانية	فعلي	
2023	2022	2021	2020	2020	2019	
928	864	849	770	833	927	<b>إجمالي الإيرادات</b>
941	955	990	1,068	1,020	1,059	<b>إجمالي النفقات</b>
-13	-91	-141	-298	-187	-133	<b>عجز الميزانية</b>
-0.4%	-3.0%	-4.9%	-12.0%	-6.4%	-4.5%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1,026	1,013	937	854	754	678	<b>الدين</b>
31.7%	33.3%	32.7%	34.3%	26.0%	22.8%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
265	265	280	346	346	470	<b>الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي</b>

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

## ج- النفقات في ميزانية 2021م على مستوى القطاعات

تسعى المملكة خلال العام المالي 2021م إلى توجيه الإنفاق نحو القطاعات الواعدة والتي توفر فرص وظيفية للشباب السعودي، مع السعي لمنح القطاع الخاص الفرصة للاستثمار في مشاريع البنى التحتية. وذلك من خلال الإنفاق على مشاريع وبرامج تسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية للمواطنين والمستفيدين.

وفيما يلي ذكر أبرز البرامج والمشاريع المحددة التي سيتم الإنفاق عليها في كل قطاع سواء لاستكمال التنفيذ أو للبرامج والمشاريع الجديدة:

### قطاع التجهيزات الأساسية والنقل

#### أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2021م	46 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	الطرق، الموانئ، الخطوط الحديدية، المطارات، الإسكان، الاتصالات، تقنية المعلومات، الخدمات البريدية والفضاء والمدن الصناعية مثل مدن الجبيل وينبع ورأس الخير وجازان
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	17 جهة

#### ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2020م

النطاق	وصف المنجز	بالأرقام
الطيران	بناء بيئة الطائرات بدون طيار في المملكة (المرحلة الأولى)	تم الانتهاء من المرحلة الأولى بنسبة 90%
	زيادة القدرة الاستيعابية لمحطة خدمات الشحن الثانية بمطار الملك خالد	لتصل إلى 600 ألف طن
الموانئ	تدشين خط ملاصق جديد لخدمة النقل الساحلي للحاويات على ساحل البحر الأحمر (ميناء جدة الإسلامي، وميناء الملك عبدالله برابغ)	تم التشغيل بنسبة 100%
	التقدم في مؤشر جودة خدمات الموانئ وفقاً لتقرير التنافسية العالمي للعام (2019م)	من المركز (44) إلى المركز (40)

توقيع العقود التمويلية المدعومة لمستفيدي صندوق التنمية العقارية ووزارة الإسكان	183 ألف عقد تمويلي	الإسكان
توفير خيارات سكنية متنوعة للأسر السعودية	استفادة أكثر من 320 ألف أسرة	
تطوير الأراضي البيضاء الخاضعة للرسوم	تطوير مساحة تزيد عن 2.2 مليون متر مربع من قبل ملاكها، لتوفر أكثر من 4,000 قطعة أرض سكنية	
توفير مساكن ملائمة قائمة على مبدأ الانتفاع للأسر الأشد حاجة ورفع جودة حياتهم	توفير أكثر من 11 ألف وحدة سكنية	
زيادة سرعة الانترنت في المملكة وتقديم المملكة في مؤشر البنية التحتية الرقمية للاتصالات وتقنية المعلومات	زادت السرعة إلى 77.5 ميجابت/الثانية، واحتلت المملكة المرتبة (5) عالمياً في سرعات الانترنت المحمول، والأولى عالمياً في سرعة تحميل البيانات للجيل الخامس	الاتصالات

### ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2021م

النطاق	وصف المستهدف	بالأرقام
النقل	رفع مستوى السلامة على الطرق	تخفيض تكاليف الوفيات والاصابات الخطرة الناجمة عن الحوادث المرورية
	إنشاء مركز التحكم لمراقبة أنشطة النقل آلياً	رصد المخالفين على مدار 24 ساعة
الطيران	توسعة صالة السفر الحالية في مطار حائل ومطار القريات	مليون مسافر سنوياً في مطار حائل و500 ألف في مطار القريات
الإسكان	دعم متعثري سداد أقساط التمويل السكني المدعوم لمن يمر بظروف استثنائية مؤقتة يتوقع زوالها	
	استمرار تقديم الدعم المالي للقروض العقارية لمستفيدي وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية	دعم أرباح التمويل لمبلغ 500 ألف ريال كحد أقصى
الاتصالات	تعزيز البنية التحتية للثورة الصناعية الرابعة	



## قطاع التعليم

### أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2021م	186 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	إنشاء المدارس، والكليات، والمدن الجامعية، والابتعاث الخارجي لبرنامج خادم الحرمين الشريفين، ودعم الأبحاث والتطوير والابتكار، وإنشاء المستشفيات الجامعية، ودعم مصادر المعرفة
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	33 جهة

### ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2020م

النطاق	وصف المنجز	بالأرقام
التعليم	استكمال التعليم للطلاب والطالبات عن طريق منصة "مدرستي" للتعليم الإلكتروني	عدد المسجلين في المنصة أكثر من 5 مليون طالب وطالبة
	إنشاء 23 قناة تعليمية فضائية "عين"	7.8 ألف حصة دراسية فضائية وعلى منصة يوتيوب، بنحو 91 مليون مشاهدة
	تدشين مفار علمية متمركزة داخل المدرسة (مراكز STEM المدرسية)	إنشاء 72 مركز
	إنشاء أكاديمية الهيئة العامة للزكاة والدخل	تم استكمال 100% من المشروع

### ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2021م

النطاق	وصف المستهدف	بالأرقام
التعليم	التحول نحو التعليم الرقمي لدعم تقدم الطالب والمعلم	
	استقطاب جامعات أجنبية متميزة لفتح فروع لها داخل المملكة	
	إطلاق المرحلة الرابعة لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي	استمرار برنامج الابتعاث
	إطلاق برنامج الابتعاث الثقافي لمرحلة البكالوريوس فما فوق في أبرز المؤسسات التعليمية حول العالم	ابتعاث وتدريب 10 آلاف مواطن ومواطنة
	تأسيس 3 أكاديميات محلية	الأكاديمية الوطنية للذكاء الاصطناعي، وأكاديمية تطوير القيادات الإدارية، وأكاديمية الصحة العامة

## قطاع الخدمات البلدية

### أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2021م	51 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	مشاريع البنية التحتية للمدن، تنمية المدن السعودية، إقامة الأنشطة الترفيهية والمهرجانات والمناسبات، الرفع من جودة الحياة داخل المدن
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	295 جهة

### ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2020م

النطاق	وصف المنجز	بالأرقام
خدمات بلدية	إلزام المقاولين بالتأمين ضد العيوب الخفية	نسبة الإنجاز %100
	تحسين محطات الوقود ومراكز الخدمة على الطرق الإقليمية	
	معالجة عدد من مظاهر التشوه البصري في مدن المملكة تمثلت في: <ul style="list-style-type: none"> <li>إزالة وطمس الكتابات والإعلانات المخالفة</li> <li>رفع النفايات ومخلفات البناء والهدم</li> <li>صيانة الشوارع والأرصفة والحدائق وردم الحفر</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>أكثر من 500 ألف طن</li> <li>أكثر من 400 ألف طن</li> <li>أكثر من 6.5 مليون متر طولي</li> </ul>

### ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2021م

النطاق	وصف المستهدف	بالأرقام
خدمات بلدية	تطوير بيئة تراخيص البناء	تقليص عدد الإجراءات والمدة ورفع الجودة
	إطلاق المنصة الموحدة لتصاريح الحفرات "تسقى"	تحسين ورفع جودة الطرق

## قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

### أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2021م	175 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	الجانب الصحي ويشمل الخدمات الصحية والإسعافية والتشريعية والابحاث، والجانب الاجتماعي ويشمل خدمات الضمان والرعاية الاجتماعية والثقافي والإعلامي والرياضي والترفيهي وإدارة برنامج جودة الحياة
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	17 جهة

### ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2020م

النطاق	وصف المنجز	بالأرقام
الصحة	تشدين مراكز تخصصية بمختلف مناطق المملكة	24 مركز لخدمات قسطرة القلب، و19 مركز للأورام، و17 مركز للبدانة، و25 مركز للسكري، و156 مركز للكلية
	إطلاق منظومة توكلنا (تطبيق توكلنا، تطبيق تباعد)	أكثر من 7.4 مليون مستخدم، وتم الإبلاغ عن الإصابات لأكثر من 22 ألف مستخدم، وأكثر من 700 مخالط
	إطلاق منصة التطوع الصحي	سجل في المنصة أكثر من 184 ألف متطوع ومتطوعة، وبلغ عدد المتطوعين الفعّالين في الميدان أكثر من 30 ألف متطوع، وبلغ عدد المستفيدين من جميع مجالات التطوع الصحي أكثر من 22 مليون مستفيد
الثقافة	أجراء فحوصات فيروس كورونا في كافة مختبرات وزارة الصحة حول المملكة	تم فحص أكثر من 9.6 مليون عينة
	تأسيس الهيئات الثقافية	تأسيس 11 هيئة ثقافية
تنمية اجتماعية	تأسيس مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية	نسبة الإنجاز 100%
	افتتاح بيوت اجتماعية لرعاية الأيتام ذوي الظروف الخاصة	16 بيت اجتماعي

### ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2021م

النطاق	وصف المستهدف	بالأرقام
الصحة	تأهيل مستشفيات مرجعية للتعامل مع الحوادث والكوارث النووية والإشعاعية	4 مستشفيات
تنمية اجتماعية	افتتاح الواحات النموذجية لكبار السن	تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لكبار السن في المجتمع
الثقافة	مبادرة كنوز من وزارة الإعلام لدعم شركات الإنتاج المحلية لتوثيق التراث الثقافي والإبداع الفكري والإسهام الحضاري	إنتاج 400 فيديو قصير و3 مسلسلات للأطفال

## قطاع الموارد الاقتصادية

### أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2021م	72 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	البنية التحتية للبيئة، والمياه، الزراعة، وإنتاج المياه المحلاة والصرف الصحي ومصادر الطاقة والثروة المعدنية، إضافة إلى تطوير بيئة السياحة والاستثمار وتنمية الصناعة وصناعة الفضاء والصادرات ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز المحتوى المحلي، والتخطيط المالي والاقتصادي
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	33 جهة

### ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2020م

النطاق	وصف المنجز	بالأرقام
مشاريع الحرمين	استكمال اعمال التوسعة السعودية الثالثة للمسجد الحرام، ومشروع خادم الحرمين الشريفين لتوسعة المطاف	بلغت نسبة الإنجاز في توسعة المسجد الحرام 80%، وفي مشروع توسعة المطاف 65%
تمويل	استمرار عمليات الإقراض للقطاع الخاص خلال جائحة "كوفيد-19"، وتأجيل تحصيل الأقساط المستحقة خلال العام 2020م إلى العام القادم	تم صرف 204 مليون ريال لعدد 12 مشروع في مجالات الصحة والتعليم والسياحة والفندقة، وإيداع 28 دفعة لمشاريع متنوعة بنحو 40 مليون ريال
منشآت	تخفيف الأعباء المالية على أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال طلب استرداد الرسوم الحكومية، ورفع حصة إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة	1.42 مليار ريال، كطلبات استرداد رسوم حكومية، ورفع حصة الإقراض إلى 7.8% في الربع الثاني من عام 2020م
تنمية الإيرادات غير النفطية	تعزيز الإيرادات غير النفطية بعدة محاور	4 محاور هي: <ul style="list-style-type: none"> <li>• تصميم هيكل شامل للتأشيرات</li> <li>• ربط تسجيل المخالفات المرورية للمركبات غير السعودية مع عدة جهات حكومية وإيجاد آلية لسداد المخالفات عن طريق البطاقات الائتمانية للزائرين</li> <li>• تفعيل التشريعات اللازمة وإنهاء دراسة اكتوبرية لتحصيل تكلفة الدولة لمصابي الحوادث المرورية</li> </ul>

200 مليار ريال	استقطاب استثمارات صناعية بمختلف مناطق المملكة	
النمو بلغ نحو 9.6%؛ ليصل إلى 9,518 منشأة، ونمو رأسمال المصانع إلى 1.85 تريليون ريال، بنهاية أكتوبر 2020م	نمو في عدد المنشآت الصناعية، وحجم الاستثمارات في القطاع الصناعي	الصناعة
بلغ عدد التصاريح التعدينية 1866 تصريح، بحجم استثمارات يتجاوز 300 مليار ريال	إصدار التصاريح التعدينية	
زيادة المتاجر الإلكترونية المسجلة بنسبة 68%	تعزيز وتمكين التجارة الإلكترونية	التجارة
لشركة المطاحن الأولى والثالثة	بيع كامل الحصص في شركات مطاحن الدقيق	التخصيص
زيادة كميات مياه الشرب بمقدار 90 ألف م <sup>3</sup> يومياً	تعزيز مصادر مياه الشرب من المياه الجوفية	
وصلت نسبة التغطية إلى 83%، بأطوال 1,165 كم، وساعات ضخ ارتفعت إلى 19.22 ساعة، ونما عدد المستفيدين 301,492 مستفيد	زيادة نسبة تغطية خدمات المياه	البيئة والمياه
وصلت نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي إلى 57%، وذلك بعد خدمة 327,933 مستفيد إضافي، بزيادة أطوال الشبكات 704 كم إضافية	زيادة نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي	
بما يقارب 10 مليارات ريال	إدراج متطلبات المحتوى المحلي في عدد من المشاريع الحكومية	المحتوى المحلي
تم طرح 4 مشاريع للطاقة الشمسية، بسعة إجمالية 1,200 ميغا واط ضمن المرحلة الثالثة. وتأهيل 28 شركة سعودية من أصل 49 شركة مؤهلة للمنافسة عليها	طرح مشاريع للطاقة الشمسية	الطاقة المتجددة

## ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2021م

النطاق	وصف المستهدف	بالأرقام
البيئة والمياه	إنشاء 3 محطات للصرف الصحي في كل من منطقة المدينة المنورة، ومنطقة تبوك، ومنطقة تبوك، ومدينة بريدة	بسعة المحطات لكل من منطقة المدينة المنورة، ومنطقة تبوك، ومدينة بريدة (375 و90 و150 ألف م <sup>3</sup> ) للمناطق الثلاث على التوالي
	زيادة كميات مياه الصرف الصحي المعالجة	الوصول إلى طاقة إنتاجية 5.79 مليون متر مكعب يومياً بنهاية العام 2021م
	تنفيذ البرنامج الوطني للاستثمار الصناعي	زيادة نسبة الأمطار 5% - 20%
	تنفيذ برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة وبرنامج الإعانات الزراعية	
الاستثمار	جذب الاستثمارات الخاصة لتمويل إنشاء المباني التعليمية تشمل التصميم والبناء والتجهيز وإدارة المرافق	120 مدرسة على مرحلتين، كل مرحلة 60 مدرسة
الصناعة	رفع مساهمة الصناعة والثروة المعدنية في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات	
الجمارك	تقليل زمن الفسخ الجمركي لزيادة انسيابية ومرونة في تدفق الواردات وتيسير التبادل التجاري	تقليص زمن الفسخ إلى ساعتين كحد أقصى

## قطاع الإدارة العامة

### أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2021م	34 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	دعم الأجهزة الإدارية والتشريعية والخدمة المدنية، وزارة الخارجية، والمحاكم، وخدمات الشؤون الإسلامية، وفي مجال حقوق الإنسان والعناية بالحرمين الشريفين
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	27 جهة

### ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2020م

النطاق	وصف المنجز	بالأرقام
الموارد البشرية	توطين مهن الصيدلة والهندسة وطب الاسنان	لم تحدد النسبة بعد
	توفير المزيد من الفرص الوظيفية لأبناء وبنات الوطن	توطين 9 أنشطة تجارية إضافية

### ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2021م

النطاق	وصف المستهدف	بالأرقام
الموارد البشرية	توطين الوظائف النوعية وذات الأولوية في كل قطاع	115 ألف وظيفة
	خلق العديد من الوظائف في القطاع الصناعي	الوصول إلى 1.3 مليون وظيفة بحلول 2030م

## القطاع العسكري

### أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2021م	175 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	الدفاع الوطني، الحرس الملكي، رفع وتطوير القدرات العسكرية، المدن والقواعد العسكرية، المستشفيات والخدمات الطبية العسكرية، الكليات والجامعات العسكرية، توطین الصناعات العسكرية، البحوث العسكرية
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	19 جهة

### ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2020م

النطاق	وصف المنجز	بالأرقام
القواعد العسكرية	البدء بالمرحلة الأولى لإنشاء مرافق قاعدة الملك سلمان الجوية	خطة المشروع تتضمن مرحلتين لإتمامه
المستشفيات العسكرية	مساهمة المدن الطبية لدعم القطاع الصحي في مواجهة تداعيات "كوفيد-19" ضمن جهود المملكة في هذا الجانب	رفع الطاقة الاستيعابية لجميع المدن الطبية منها زيادة الطاقة الاستيعابية لغرف العناية المركزة بنسبة 200%
الكليات العسكرية	تنفيذ المرحلة الأولى لنقل وإنشاء كلية الملك فيصل الجوية بمقرها الجديد	تتضمن خطة المشروع مرحلتين لإنجازه
تطوير الجهات العسكرية	البدء بإعداد الدراسات اللازمة لتطوير وزارة الحرس الوطني وفق استراتيجية الدفاع الوطني	الهدف وضع خطة عشرية ضمن الخطط التطويرية للجهات العسكرية
توطین الصناعات العسكرية	استمرار تنفيذ استراتيجية توطین الصناعات ضمن رؤية المملكة 2030	الهدف توطین 50% من حجم الإنفاق العسكري بحلول 2030م

### ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2020م

النطاق	وصف المستهدف	بالأرقام
البحوث العسكرية	تطوير البحوث ذات الصلة بالصناعات العسكرية	تم اعتماد الخطة الخمسية لذلك وتبدأ اعتباراً من العام المالي 2021م
تطوير الجهات العسكرية	تطبيق النموذج التشغيلي المستهدف لتطوير وزارة الدفاع ضمن الخطة العشرية	تطبيق النموذج التشغيلي بنسبة 80%
القواعد والكليات العسكرية	استمرار تنفيذ المرحلة الثانية لإنشاء ونقل قاعدة الملك سلمان وكلية الملك فيصل الجوية	المرحلة الثانية والأخيرة لإتمام المشروع
تطوير القدرات العسكرية	الاستمرار في تطوير القدرات والمنظومات الدفاعية للجهات العسكرية	تشمل تطوير القدرات في 8 جهات عسكرية



## قطاع الأمن والمناطق الإدارية

### أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2021م	101 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	إمارات المناطق الإدارية، والأمن الداخلي وحراسة الحدود ومكافحة الجريمة والمخدرات، ومكافحة الإرهاب والتطرف، والحماية المدنية، والسلامة المرورية، وإدارة الاصلاحات والسجون، وإدارة الجوازات، وحماية المنشآت الحيوية، والربط التقني لمعاملات المواطنين والمواطنات للأحوال المدنية، والأمن السيبراني
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	30 جهة

### ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2020م

النطاق	وصف المنجز	بالأرقام
بناء القدرات الوطنية	<p>مبادرة التدريب في الأمن السيبراني على المستوى الوطني (سايبير برو) أطلقت الهيئة المبادرة لتوفير التدريب للكوادر الوطنية في مسارات ومستويات مختلفة وتسعى المبادرة إلى تحقيق الأهداف الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة عدد الكوادر الوطنية المؤهلة في الأمن السيبراني</li> <li>تطوير ورفع مستوى ومهارات الكوادر الوطنية العاملة في الأمن السيبراني</li> <li>تشجيع المتميزين من حديثي التخرج للعمل في مجالات الأمن السيبراني</li> </ul>	<p>عدد المستفيدين من هذه المبادرة في مرحلتها الأولى والثانية أكثر من 2000 متدرباً ومتدربة، منهم 1,638 من الموظفين في 138 جهة وطنية، و428 من الطلبة حديثي التخرج من 26 جامعة وكلية سعودية ومن خريجي برنامج فادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في مجالات الحاسب الآلي والأمن السيبراني</p>
مؤشرات دولية	<p>الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2020: يعد الكتاب السنوي للتنافسية العالمية واحداً من أكثر التقارير شمولية في العالم عن المميزات التنافسية للدول، ويقوم بتقييم وتصنيف قدرات الدول على إنشاء بيئة تحافظ على القدرة التنافسية للمؤسسات والازدهار الاقتصادي بشكل عام، ويقارن التقرير بين 63 دولة على أساس 4 محاور رئيسية</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>أحتلت المملكة المرتبة الثانية في مؤشر الأمن السيبراني للشركات</li> <li>حققت المملكة المرتبة 24 على مستوى 63 دولة، والمرتبة 15 في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا</li> </ul>

	<p>إصدار ضوابط الأمن السيبراني للعمل عن بعد خلال الاستعداد لمواجهة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19» إشارة إلى ما اتخذته المملكة من تدابير وقائية متعددة لمواجهة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19»، والحد من انتشاره على المستويين الوطني والدولي، وما تحتمه تلك التدابير من إتخاذ ما يمكن إتخاذه من إجراءات لتقليل الاتصال المباشر بين الأشخاص خلال المرحلة الحالية، وتزايد اعتماد بعض الجهات الوطنية على وسائل تقنية المعلومات والاتصالات عبر الفضاء السيبراني لتمكين العاملين والموظفين من أداء أعمالهم عن بعد دون الحاجة للحضور إلى مقر العمل. مما لا شك فيه، أن الاعتماد على تقنيات العمل عن بعد قد يساهم في المساعدة على دعم التدابير الوقائية الصحية في المرحلة الحالية، إلا أن ذلك يستوجب إتخاذ العديد من التدابير اللازمة بشأن الأمن السيبراني، حيث أن التوسع في توفير قنوات الاتصال بالأنظمة الداخلية للجهات عبر الفضاء السيبراني يزيد بدوره من حجم الأصول المعرضة للهجمات السيبرانية المباشرة، ويستوجب اتخاذ المزيد من الضوابط الإضافية الرامية إلى تقليل احتمالية المخاطر السيبرانية الناتجة عن ذلك، أو على الأقل تقليل تأثيرها خلال الفترة الحالية. ودعماً لهذا الاحتياج الوطني خلال المرحلة الحالية، فقد تم تطوير ضوابط الأمن السيبراني للعمل عن بعد خلال الاستعداد لمواجهة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19»</p>	<p>سياسات وتنظيمات وطنية</p>
<p>تم اعتماده على خمس مراحل ويشتمل على إنشاء عدد من المقرات الأمنية ومشاريع إنشاء عدد 14 مجمعاً سكنياً في خمس مناطق تشتمل على عدد 10,000 وحدة سكنية حيث سيكون المستلم منها 6 مجمعات سكنية خلال الفترة من (2016-2022م) وتحتوي على 3,800 وحدة سكنية أي ما نسبته 50% من إجمالي المخطط لفترة السنوات السبع (2016-2022م)، واستكمال المشاريع الأخرى كمبنى القوات الخاصة للأمن الدبلوماسي ومبنى الإدارة العامة للتعاون الدولي</p>	<p>مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المقرات الأمنية</p>	<p>تطوير مقرات أمنية</p>
<p>نسبة الإنجاز 90% من المشاريع الطبية والسكنية</p>	<p>مشاريع المدن الطبية والسكنية</p>	<p>المجمعات الطبية والسكنية</p>
<p>نسبة إنجاز المشاريع في مناطق مختلفة 90%</p>	<p>تفعيل مراكز عمليات الاتصال الموحد (911) في مختلف المناطق</p>	<p>خدمات أمنية</p>
<p>مشاريع مستمرة</p>	<p>تعظيم الإيرادات غير النفطية، تعزيز فرص الاستثمار الاجنبي</p>	<p>الإقامة المميزة</p>

### ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2021م

النطاق	وصف المستهدف	بالأرقام
أمني على المستوى الوطني	الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني الطارئة	مشروع مستمر
الأحوال المدنية والربط التقني	توريد وتركيب وتشغيل التطبيقات والبرمجيات لدعم وتطوير البنية التحتية بالأنظمة والأجهزة الأمنية والتقنية وتطوير البوابة الإلكترونية لخدمات الأحوال المدنية وربط كافة المكاتب	يستهدف المشروع تخفيض التكاليف التشغيلية بنسبة تتراوح من 70% إلى 95% والاستفادة الفعالة في تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين والمواطنات
خدمات عامة	تقديم خدمات شمس (شبكة المعلومات الوطنية السياحية) لربط المنشآت وتوفير قواعد بيانات مركزية عن المعلومات السياحية بهدف تطوير التعاون المشترك في الأعمال	نسبة الإنجاز 50%

## قطاع البنود العامة

بلغ ما تم تخصيصه للبنود العامة في ميزانية العام 2021م حوالي 151 مليار ريال، والتي تضمنت النفقات الخاصة بحصة الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، تكلفة الدين، مخصص حساب الموازنة، المساهمات في المنظمات الدولية، البرامج والمرافق الحكومية، الإعانات، ومخصصات الطوارئ.

### الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

التغير السنوي * (ميزانية 2020 - ميزانية 2021)	ميزانية 2021	ميزانية 2020	فعلي 2019	القطاع
20.0%	34	28	31	الإدارة العامة
-3.8%	175	182	208	العسكري
-1.2%	101	102	114	الأمن والمناطق الإدارية
-5.9%	51	54	50	الخدمات البلدية
-3.8%	186	193	202	التعليم
4.6%	175	167	190	الصحة والتنمية الاجتماعية
-26.1%	72	98	94	الموارد الاقتصادية
-18.2%	46	56	59	التجهيزات الأساسية والنقل
7.2%	151	141	113	البنود العامة
-2.9%	990	1,020	1,059	المجموع

المصدر: وزارة المالية

\* نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم  
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

# 03

## أهم التحديات والمخاطر المالية والاقتصادية



## ثالثاً: أهم التحديات المالية والاقتصادية

يناقش هذا الجزء أهم التحديات التي قد تواجه تنفيذ الميزانية العامة في عام 2021م وتوقعات الإطار المالي والاقتصادي على المدى المتوسط، في ضوء التطورات المحلية والعالمية المحتملة. حيث شهد العام المالي 2020م العديد من التطورات المرتبطة بجائحة «كوفيد-19» والتي أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الاقتصاد السعودي بشكل خاص، التي قادت إلى حالات عدم اليقين. ونتيجة لذلك، فإنه من المحتمل انحراف التقديرات المالية والاقتصادية المستقبلية عما هو متوقع نتيجة عدم وضوح الرؤية حول تطور تلك الجائحة وقدرة العالم على اجتيازها.

وفيما يلي تلخيص لأهم التحديات المالية والاقتصادية في العام القادم وعلى المدى المتوسط، وأهم السياسات والإجراءات التي تتبناها الحكومة لمواجهتها:

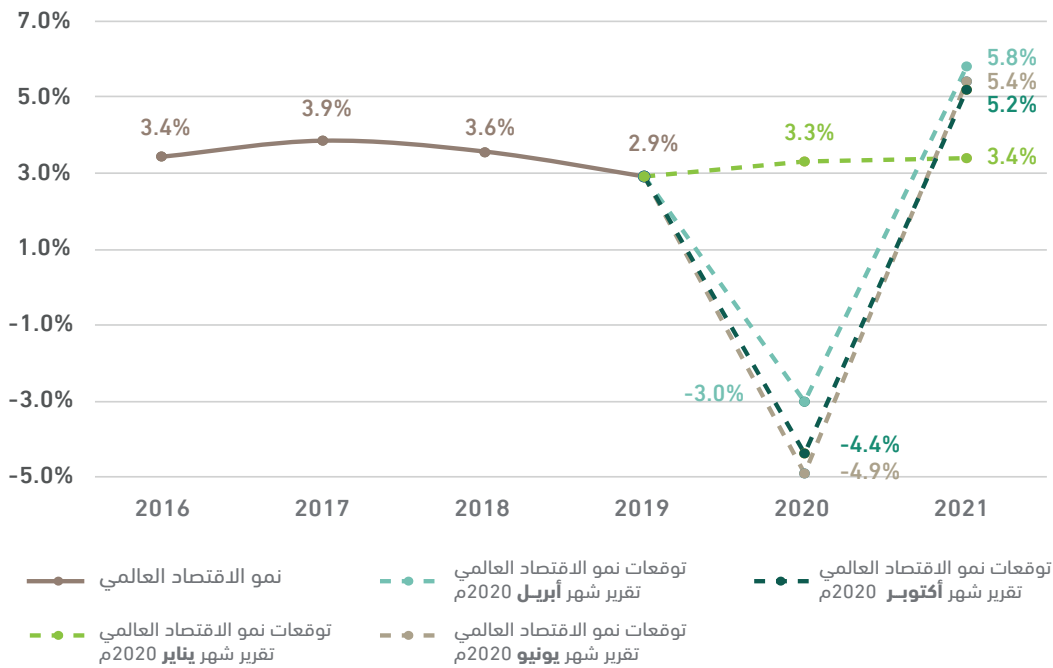
### 1. انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي

أثرت جائحة «كوفيد-19» بشكل كبير على نمو الاقتصاد العالمي في العام 2020م، ومن المتوقع أن يستمر الأثر السلبي للجائحة إلى العام 2021م، مما سيشكل تحدياً لكثير من دول العالم ومن بينها المملكة في العودة لمعدلات النمو الطبيعية وتعافي الاقتصاد. كما تواجه البلدان المصدرة للنفط صدمة إضافية تتمثل في الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وقد تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2020م في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي من نمو إيجابي بنحو 3.3% في تقرير شهر يناير إلى تراجع بنسبة 3.0% في تقرير شهر أبريل و 4.9% في تقرير شهر يونيو و 4.4% في شهر أكتوبر من العام 2020م، نتيجة لانخفاض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لأغلب الدول.

وفي حين تم أخذ تلك التقديرات بعين الاعتبار عند إعداد الميزانية وعلى الرغم من توقع الصندوق نمواً إيجابياً في العام 2021م، إلا أن ذلك سيكون قابل للمراجعة نتيجة لحالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد العالمي. وبالتالي فإنه في حالة امتداد أثر الأزمة بأكثر من المتوقع، فإن ذلك سيؤثر حتماً على النمو الاقتصادي وأداء الميزانية.

ولدعم متانة الاقتصاد المحلي وزيادة قدرته لمواجهة التحديات والمخاطر قامت الحكومة بالعمل على سياسات لتحفيز النشاط الاقتصادي والمحافظة على موقفها المالي المتين من خلال تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وتنمية الإيرادات للقدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية والاستمرار في التنمية المستدامة.

## نمو الاقتصاد العالمي



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

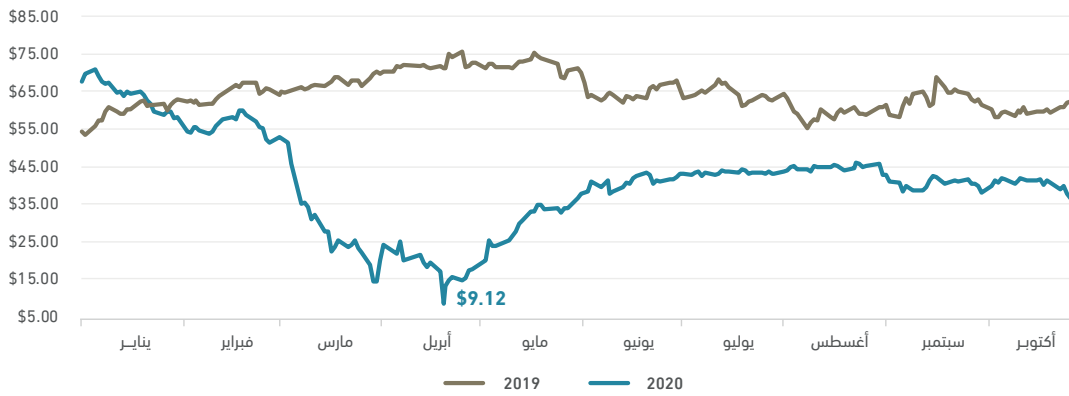
## 2. تقلبات أسواق النفط

على الرغم من جهود الحكومة الكبيرة المبذولة من إصلاحات ومبادرات مالية واقتصادية تهدف إلى تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل في المملكة، إلا أن تقلبات أسواق النفط تعتبر من أهم التحديات التي لاتزال تواجه الاقتصاد السعودي ويعود ذلك إلى أهمية القطاع النفطي للمملكة كونها من أكبر الدول المصدرة للنفط. وقد أثرت أزمة «كوفيد-19» بشكل كبير على أسواق النفط خلال العام 2020م كما هو موضح بالجزء السابق من البيان.

ومع استمرار حالة عدم اليقين حول سرعة تعافي الاقتصاد العالمي واحتمالية استمرار تداعيات الأزمة إلى وقت أطول، فإن ذلك يعني صعوبة التنبؤ بمستقبل أسواق النفط

وتقلباته مما قد يؤدي إلى اختلاف الإيرادات النفطية عن تقديرات الميزانية، خاصة مع التغييرات الهيكلية في أسواق النفط واتجاهات الاستهلاك المتوقعة. ولمواجهة ذلك ستستمر المملكة في القيام بدور فعال لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط، وتنفيذ خططها للتنويع الاقتصادي.

### أسعار الخام برنت اليومية منذ بداية العام وحتى نهاية شهر أكتوبر 2020م و 2019م



المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية

### استمرار جائحة «كوفيد-19»

إن للأزمة الحالية وانعكاساتها على المستوى المحلي آثار ومخاطر ذات احتمالية عالية على المديين القصير والمتوسط، وقد تُشكل عقبات لتحقيق بعض المستهدفات المخطط لها قبل الأزمة مثل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة وتمكين القطاع الخاص وتعزيز استدامة المالية العامة وتوليد المزيد من الوظائف في القطاع الخاص. وبالرغم من الآثار السلبية التي أحدثتها الجائحة لاتزال المملكة عازمة على تخطي الأزمة من خلال تنفيذ العديد من السياسات والتدابير التحفيزية التي تساعد على احتواء الأزمة وتخفيف وطأة آثارها على الاقتصاد والوصول إلى الأهداف المنشودة وتحقيق رؤية المملكة 2030.

وتشير التقديرات الأولية إلى نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكامل عام 2021م بنحو 3.2% مدفوعاً بافتراض استمرار تعافي الأنشطة الاقتصادية ومواصلة جهود الحكومة في تعزيز دور القطاع الخاص، ولكن في حال استمرار تداعيات الأزمة للعام القادم فمن الممكن أن تتم مراجعة التقديرات في ضوء بعض المخاطر المحتملة على الاقتصاد المحلي والعالمية مثل عودة معدلات الإصابة بالفيروس لمستويات حرجة مما يستدعي الإغلاق التام للأنشطة الاقتصادية وإجراءات الحظر الجزئي أو الكلي مرة



أخرى، وسيكون لذلك تداعيات على توقعات نمو الاستهلاك الخاص والإنتاج الصناعي وكذلك على سلاسل الإمداد العالمية للموارد الأولية (مدخلات الإنتاج)، بالإضافة إلى احتمالية تأخر استجابة الاستثمارات الخاصة والأجنبية احترازاً من تداعيات الأزمة.

كما تواجه السياسة المالية أيضاً تحدياً في الحفاظ على مستويات الإنفاق المعتمدة لعام 2021م والمدى المتوسط في ظل احتمالية وجود التزامات طارئة بأكثر من المقدر لها لمواجهة الجائحة في حال استمرارها.

لذلك سوف تستمر السياسة المالية في تحديد أولويات الإنفاق وذات العائد الاقتصادي الأعلى والعمل على استراتيجيات تعزز استقرار الإنفاق الحكومي للحد من تأثيره بأداء الإيرادات النفطية. كما ستستمر جهود الحكومة لتوطين العديد من القطاعات وتنفيذ مشاريع جديدة وفي قطاعات متنوعة لخلق فرص وظيفية متزايدة أمام المواطنين، بالإضافة إلى الاستمرار في عملية التنويع الاقتصادي ودعم القطاعات الاقتصادية الواعدة كالسياحة والرياضة وغيرها وذلك لما توفره تلك القطاعات من فرص عمل أعلى.

**وعلى الرغم من المخاطر والتحديات العالمية والمحلية المشار إليها، إلا أنه في حال الخروج من الأزمة بشكل أسرع مما هو متوقع فسينعكس ذلك إيجابياً على الاقتصاد المحلي.** ويعتبر إيجاد لقاح فعال لفيروس كورونا في المدى القريب عاملاً إيجابياً لسرعة تعافي الاقتصاد وانتعاش الأنشطة الاقتصادية، وزيادة معدلات الاستهلاك والطلب المحلي واستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في القطاع غير النفطي. كما سيؤدي ذلك إلى تحسن الميزان التجاري للمملكة مع الشركاء الرئيسيين نتيجة لتخفيف الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة وتحسن سلاسل الإمداد العالمية الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي وقد يؤدي إلى نتائج مالية واقتصادية أفضل مما بنيت عليه ميزانية عام 2021م.